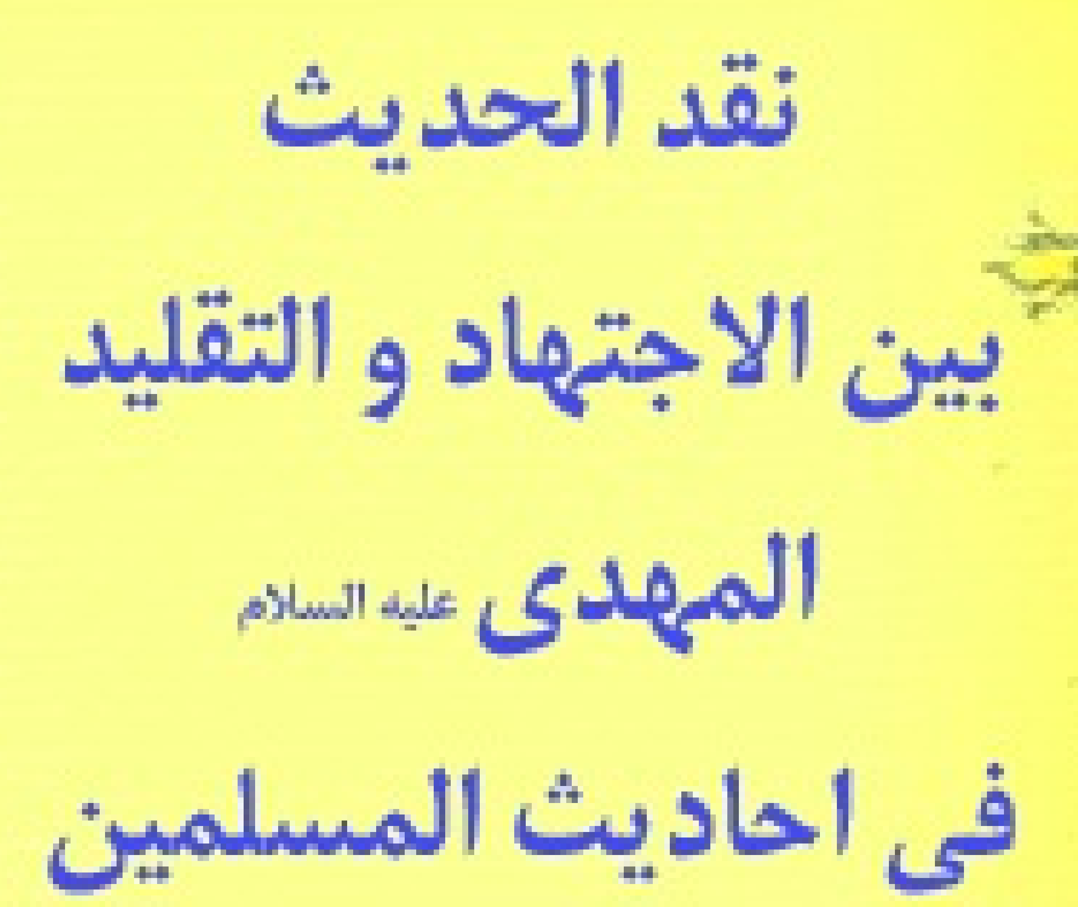


سید محمد رضا حسینی جلالی


بسم الله الرحمن الرحیم

نقد الحدیث بین الاجتهاد و التقلید: المهدی (عجل الله تعالی فرجه الشریف) فی احادیث المسلمین

کاتب:

محمدرضا حسینی جلالی

نشرت فی الطباعهٔ:

مجله حوزه

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

نقد الحديث بين الاجتهاد و التقليد: المهدى (عجل الله تعالى فرجه الشريف) فى احاديث المسلمين

اشارة

پديدآورنده: سيدمحمدرضا حسينى‌جلالى
ناشر: بى نا {بى‌جا}
تعداد جلد: ۱
محل نشر: بى‌جا
سال نشر: ۱۴۱۷
نوبت چاپ: ۲
شماره جلد:
تعداد صفحه: ۱۵۵
تيراژ:
زبان: عربى
قطع: جيبى
جنس جلد: شميز

دليل الرسالة

دليل الرسالة

وَردت الأحاديثُ النبويّةُ الشريفةُ، بأعداد كبيرة عن «المهدى» أنّه من أهل البيت النبوى الشريف، وأنّه الذى يخرج فى آخر الزمان، فيملأ الدنيا عدلًا بعدما ملئت ظلماً.

والمسلمون – بفرقهم المختلفة – يعتقدون – كافّةً – بما دلّتْ عليه الأحاديث تلك، ولا يشكّون فى صدقها، لثبوت أسانيدها المتصلة فى أهم كتب الحديث، وهذه العقيدة تُعتبر من أعرف العقائد وأشهرها.

إلّا أنّ شرذمة من المثقّفين الجُدُد، والمتعلّمين على أساليب الغربيّين فى التشكيك والجدل، والمتابعين لأهدافهم، يحاولون إثارة الشبهات ضدّ هذه العقيدة التى تتّفق كلمة المسلمين عليها، بعناوين خلّابة من قبيل «النقد العقلى للحديث» وما أشبه!

وبما أنّ عقيدة «المهديّ» موردٌ هام من موارد جمع كلمة المسلمين وتلاقيهم، فليس فى محاولة التشكيك فيها إلّا السعى فى التفرقة والتشتيت.

وهذه الرسالةُ بحث مع أُولئك المشكّكين، ومحاولة لدفع إثاراتهم.

سعياً للتأكيد على ما يجمع الكلمة على التقوى، باذن اللَّه الحميد المجيد.

السيد محمد رضا الحسينى الجلالى

شعبان ۱۴۱۳ ه [صفحه ۳]

المقدمة

المقدمة

إن ما يصدّره المشتغلون بعلوم الحديث الشريف، فى عصرنا الحاضر، من دراسات وبحوث وتحقيقات، وما يقومون به من أعمال وجهود وخدمات، فى سبيله، لأمر معجبٌ ويدعو إلى الفخر والزَهْو، حيث إنّ هذا الكنز الغنىّ من «تراثنا» يُنْشَر، وتُعرف من خلاله مصادر فكرنا الخالد، وروافده الموثوقة، المتّصلة بمعين الوحى الإلهى.

لكن قد يُكَدِّرُ صَفْوَ هذا الزهو والإعجاب ما ينشره بعض المتطفّلين على علوم الحديث، من أعمال لا تتّسم بالمسؤوليّة العلميّة، ولا تعتمد موازين الفنّ، فتصبح أعمالهم كعمل «التى نقضتْ غزلها من بعد قوّةٍ أنكاثاً» [۱] أو «كَسَرابٍ بِقِيعةٍ يحسبُهُ الظمآنُ ماءً» [۲]، من قبيل لجوء بعضهم إلى ما يسمّيه «نقد متن الحديث» على حساب «سند الحديث».

إنّ «نقد الحديث» عموماً: يُعتبر من أهمّ ما اضطلع به علماء الإسلام، لتصفية هذا المصدر الثرّ من كلّ الشوائب والأكدار.

وهو – بشروطه ومقرّراته – من بدائع فكر المسلمين، ومميّزات تراثهم وحضارتهم، وممّا يفتخرون به من مناهج البحث والتنقيب العلمىّ، على جميع الأُمم والحضارات القديمة والحديثة، سواء الإلهيّة المرتبطة بالأديان السماويّة، أم البشريّة الوضعيّة المستندة إلى قوانين الأرض.

فقرّروا قواعد، وأُسساً، وموازين، مضبوطة محكمة صحيحة، لنقد الحديث – سنداً ومتناً – لمعرفة صحيحه من زيفه، وحقّه من باطله، حتى أصبح «نصّ» الحديث، من أوثق ما يُعتمد عليه من النصوص القديمة وحتى الحديثة، اعتماداً [صفحه ۴] على سُبُل الإثبات المعقولة والمتعارفة.

وقد بذل الأسلاف الكرام جهوداً مضنية فى سبيل تنقية الحديث، وتنقيحه، حتى أنّ الواحد منهم كان ينتخب ما يُثبته فى كتابه، بعد التثبُّت، من بين عشرات الآلاف من الأحاديث المتوفّرة، وبعد سنوات عديدة من الفحص والتأكّد، والترحال، فيجمع كلٌّ منهم فى كتابه «الجامع» ما يراه حجّةً بينه وبين اللّه.

فخلّفوا كنوزاً وذخائر عظيمةً من التراث الحديثى المنقَّح، والمنقود، والمنظَّم، والمدوَّن، وألّفوا الأُصول، والمصنّفات، والمسانيد، والجوامع.

وجاء الجيل الثانى، وبذل جهوداً مُضْنية كذلك معتمداً «الطرق» المأمونة والموثوقة، متكبّداً الصعوبات وراكباً الرحلات، فاستدرك على الأوائل ما فاتهم، سواء فى الجمع، أم فى النظم، فألّفوا المعاجم، والمستدركات، والجوامع المتأخّرة.

ووقف الناس فى عصر متأخّر على كلّ تلك الثروة الغالية، للاستفادة والتزوّد فى مجالات العلم والعمل.

وانقسم المتأخّرون فى التعامل مع الحديث المجموع:

فمنهم من استند إلى ما قام به الأقدمون من النقد والاختيار، واقتنعوا بما توثّق منه أُولئك من كتب الحديث ومصادره، ولم يحاولوا إجراء قواعد النقد عليها من جديد، فأصبحوا ملتزمين بالتقليد لأُولئك القدماء فى هذا الأمر، كما التزموا بتقليد الفقهاء الأربعة، فى آرائهم الفقهيّة، والأحكام الشرعيّة، وحصروا طرق معارفهم الدينيّة بما توصّل إليه الأقدمون، من دون تجاوز، أو نقد!

ومنهم من عارض منهج التقليد فى المصادر، وهم طائفة ممّن يلتزم بإطلاق سراح الفكر والنظر ليجول ويُبدع، ويقول بفتح باب الجدّ والاجتهاد فى علوم الإسلام كافّة.

وهؤلاء لا يلتزمون بالتقليد، حتى فى الفقه ومعرفة الأحكام، ومصادر [صفحه ۵] المعرفة كافّة، ومنها الحديث.

فليست لهم مذاهب فقهيّة معيّنة ومحدّدة يلتزمون بها، بل يعملون بما يُوصل إليه الاجتهاد.

وكذلك لا يلتزمون بما يُسمّى من الكتب «صحيحاً» بل ينقدون أسانيد كلّ حديث يصل إلى مسامعهم، معتمدين طرق النقد المعروفة عند علماء الحديث.

ولكلّ من الفريقين – أهل التقليد، وأهل الاجتهاد – أدلّته وحججه، ومن اعتمد على دليل معتبر، فهو معذور ومأجور على قدر جهده.

لكنّ الغريب والمؤسِفَ: أنّا نجد فى عصرنا هذا شرذمة ممّن تصدّى للحديث الشريف بالنقد، ولم يسلك مسلكاً واضحاً محدّداً فى تعامله مع هذا المصدر، الثرّ، الغنىّ، من مصادر الفكر الإسلامى، بل هو يتأرجح «بين التقليد والاجتهاد» فى نقد الحديث:

فتارةً يحاول أن يعرض أسانيد ما وصله من الأحاديث على طاولة النقد، فيشرح عللها، ويراجع كلمات علماء الرجال فى شأن رواتها، ويحاول المقارنة بين مدلولاتها، ويوافق على ما يعقله، ويسمّيه صحيحاً، ويحكم بالضعف بل الوضع على ما لا يدركه بعقله، ويميّز بين الحديث الصحيح وبين غيره حسب رأيه.

وبهذا يريد أن يُساير أهل الاجتهاد!

وتارةً أُخرى: يلجأ إلى كتب القدماء ممّا أسموها «الصحاح» ليستشهد بعملهم، وإيرادهم للحديث على صحّة حديث مّا، وبعدم وجود الحديث فيها على تضعيفه، بل الحكم بوضعه.

وبهذا يكون من أهل التقليد!

ومن هؤلاء كتّاب جدد، دخلوا غمار هذا العلم الشريف، بلا عدّة، ولا تجربة.

فحاولوا من خلال هذا إثبات ضرورة النقد العقلى للحديث، إضافة إلى النقد [صفحه ۶] السَنَدى، ضمن مسائل فيها من الدعاوى العريضة ما لا يخلو من مناقشات ومناقضات واضحة.

ومنهم من مثّل لنتيجة رأيه بأحاديث «المهدىّ المنتظر» الذى قال عنه: إنّه «كُتبت من أجله آلاف الصحائف، ورُويت مئات الأسانيد، وأثّر فى تاريخ أُمّتنا أبلغ الأثر» على حدّ تعبيره هو. [۳] .

وحاولوا الإيحاء لنفى الصحّة عن تلك الأحاديث بتكرار ما قاله أحمد أمين المصرى من اتّهام الشيعة بخلق فكرة المهدىّ.

ثمّ تقليد ابن خلدون فى إنكار أحاديثه وصحّتها، وتزييف دعوى تواترها.

وأهمّ ما اعتمدوه فى بحثهم محاولة النقد العقلى لما نُقل من أحاديث فى أُمور ترتبط بالمهدىّ من النسب والسيرة فى الحكم.

باعتبار عدم موافقتها لعقولهم!، ووضوح فساد ما نقل عندهم!

وبالتالى التركيز على السلبيّات تصوّروها فيما يرتبط بقضيّة المهدىّ من أحاديث وتاريخ ودعاوى بالمهدوية.

كلّ ذلك بدعوى كونهم من أنصار البحث العلمى الرصين! وجعلوا كلّ ذلك دليلاً على إنكار «المهدى المنتظر» ونسبة أحاديثه إلى الوضع، وتسخيف عقول من يخالف آراءهم باعتبارها «العقول المتحجّرة»!

وقد حاولتُ الردّ على أمثال هذه المزاعم والاتّهامات والمخالفات للمناهج المتّبعة فى البحث العلمىّ تحت عناوين الفصول التالية: [صفحه ۷]

پاورقى

[۱] النحل ۹۲: ۱۶.

[۲] النور ۳۹: ۲۴.

[۳] تراثنا وموازين النقد (ص۱۸۱) مقال بقلم الأستاذ السائح على حسين، نشر بمجلة «كلية الدعوة الإسلامية» ليبيا، العدد العاشر، لسنة ۱۹۹۳م.

التأرجح بين الاجتهاد والتقليد فى نقد الحديث

التأرجح بين الاجتهاد والتقليد فى نقد الحديث

مع أنّ بعض الكتّاب يحاول أن يَظْهَر كمجتهد فى نقد الحديث، ويسعى للتخلّص من هيمنة ما يُسمّى ب «المصادر المشهورة» ويحاول أن يجعل من البخارى ومسلم وابن حنبل – من أئمّة المحدّثين – «بشراً غير معصومين من الخطأ» [كما يقول]. [۱] .

فمع ذلک کلّه یلاحظ «أمراً مهمّاً»:

هو «أنّ البخاری ومسلماً رحمهما اللّه لم یُثبتا حدیثاً واحداً من الأحادیث التی تبشّر بظهور المهدیّ». [۲] .

فمنْ ینعی علی الآخرین «الإصرار علی أیّ عملٍ بشریّ - مهما کان مؤلّفه - بأنّه خالٍ عن أیّ خطأ أو سهو» فهو ینفی عصمهٔ البخاری ومسلم عن الخطأ.

فکیف یحقّ له أن یستند إلی مجرّد عدم إثباتهما لحدیث معیّن فی کتابیهما، لیجعل ذلک دلیلًا علی بطلان ذلک الحدیث حتی إذا رواه غیرهما؟ وصحّحه!

مع أنّ البخاریّ ومسلماً - خاصّهٔ - لم یلتزما باستیعاب کلّ الأحادیث الصحیحهٔ فی کتابیهما.

بل، إنّما انتخبا ما رأیاه لازماً وضروریّاً، واستوعبه جهدهما وتعلّق به غرضهما من الأحادیث.

وقد صرّحا بأنّ ما ترکاه من الأحادیث الصحیحهٔ أکثر ممّا أورداه! [۳] . [صفحه ۸] فکیف یکون عدم وجود حدیث فی کتابیهما دلیلًا علی عدم صحّته؟!

مع أنّ الحدیث الصحیح کما أنّه موجود فی البخاریّ ومسلم، فهو کذلک موجود خارجهما، وفی الکتب المؤلّفهٔ بعدهما، وخاصّهٔ فیما استُدرک علیهما، ممّا فاتهما وهو علی شرطهما، ولم یورداه.

ذکر هذا الشیخ عبد المحسن العبّاد، وذکر من الکتب الجامعهٔ للصحیح: الموطّأ، وصحیح ابن خزیمهٔ، وابن حبّان، وجامع الترمذی، وسنن أبی داود، والنسائی، وابن ماجهٔ، ومستدرک الحاکم، والدارقطنی، والبیهقی، وغیرهم. [۴] .

إنّ عملیهٔ «نقد الحدیث» لیست سهلهٔ ومتاحهٔ لکلّ من یراجع کتب الرجال ویقلّبها فقط، وإنّما هی بحاجهٔ إلی مَلَکهٔ الاجتهاد فی الفنّ، وانتخاب منهجٍ رجالی ثابت، واستیعاب قواعد النقد المتینهٔ.

وإذا کان الناقد من أهل الاجتهاد فی علم الرجال، وصحّ له أن یُبدیَ رأیه فی «نقد الحدیث» فلا یجوز له أن یعود إلی حضیض التقلید فی التزام حدیث أو ردّه.

علی أنّ دعواه أنّ البخاریّ ومسلماً «لم یُثبتا حدیثاً یُبشّر بالمهدیّ».

دعوی باطلهٔ.

فإنّ البخاری ومسلماً أوردا أحادیث ترتبط بخروج المهدیّ:

قال الشیخ عبد المحسن العبّاد فی الفصل الخامس من مقاله: ذکر بعض ما [صفحه ۹] ورد فی الصحیحین [البخاری ومسلم]من الأحادیث التی لها تعلّق بشأن المهدیّ:

فروی البخاری، فی باب نزول عیسی، عن أبی هریرهٔ: کیف أنتم إذا نزل ابن مریم فیکم، وإمامکم منکم. [۵] .

وعن مسلم، فی کتاب الإیمان، عن أبی هریرهٔ، مثله. [۶] .

وعن مسلم، عن جابر، لا تزال طائفهٔ من اُمّتی یقاتلون علی الحقّ ظاهرین. [۷] .

وقال العبّاد: وقد جاءت الأحادیث فی السنن والمسانید وغیرها مفسِّرهً لهذه الأحادیث، ودالّهٔ علی أنّ ذلک الرجل الصالح یقال له: «المهدیّ».

والسُنّهٔ یفسّر بعضها بعضاً.

وروی مسلم عن جابر وأبی سعید: یکون فی آخر الزمان خلیفهٔ یحثو المال حثیاً لا یعدّه عدّاً. [۸] .

وبهذا یُعلم مدی بُعد مثل ذلک القائل عن المصادر الأصیلهٔ التی اهتمّ بأمرها، والتی اعتمد عمل مؤلّفیها حجّیهٔ، إلی حدّ الاستدلال بمجرّد عدم ذکرهم لروایهٍ دلیلًا علی ضعفها، بل وضعها!!

فقد وقع فی أشدّ ممّا نعاه علی الآخرین من دعوی خلوّ الکتابین من الخطأ، حیث إنّه اعتمد علی حجّیّهٔ ما لم یفعلاه! ونفی صحّهٔ

حديث بمجرّد دعوى أنّهما لم يورداه! [صفحه ۱۰] وتبيّن عدم اطّلاعه على نفس هذين المصدرين الأساسيين، وهو يُظهر أنّه مطّلع عليهما، بدعواه عدم إثباتهما شيئاً ممّا يرتبط بالمهدىّ، مع أنّهما أثبتاه وأورداه!

إنّ كلّ هذا، قد حصل على أثر التأرجُح بين الاجتهاد والتقليد فى أمر «نقد الحديث». [صفحه ۱۱]

پاورقى

[۱] تراثنا وموازين النقد (ص۱۷۹).

[۲] تراثنا وموازين النقد (ص۱۸۵).

[۳] أُنظر: علوم الحديث، لابن الصلاح، ص۱۹ فإنّه قال: لم يستوعبا [أى: البخارى ومسلم]الصحيح فى صحيحيهما، ولا التزما ذلك.

طبعة دار الفكر، تحقيق نور الدين عتر، ط. الثالثة ۱۴۰۴ ه.

وانظر المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى ۱ / ۲ فقد قال: لم يحكما [أى: البخارى ومسلم] ولا واحد منهما: أنّه لم يصحّ من الحديث غير ما أخرجاه.

طبعة دار الفكر، بيروت ۱۳۹۸ ه.

[۴] الشيخ عبد المحسن العبّاد، المدرّس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، كتب فى مجلّة الجامعة، مقالين حول أحاديث المهدىّ، وسيأتى ذكر كلامه فيهما.

أُنظر: الرقم ۵، فى العدد ۴۵ من المجلّة، والرقم ۳۸ فى العدد ۴۶.

[۵] صحيح البخارى ۶:۳۵۸.

[۶] صحيح مسلم - بشرح النووى - ۲:۱۹۳، ورواه أحمد فى المسند ۱:۳۳۶.

[۷] صحيح مسلم ۲:۱۹۳، وأورده أحمد فى المسند ۳:۳۸۴.

[۸] صحيح مسلم برقمى ۲۹۱۳ و ۲۹۱۴ فى كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة...

وانظر مسند أحمد ۳:۳۸ و۳۱۳ و ۳۱۷.

ونقل الحديث عن مسلم فى التاج الجامع للأُصول ۵:۳۴۲.

وانظر مقال «نظرة فى أحاديث المهدىّ» فى مجلّة التمدّن الإسلامى، الصادرة فى دمشق.

هل أحاديث المهدى مختصّة بالشيعة؟

هل أحاديث المهدى مختصّة بالشيعة؟

إنّ أحاديث المهدىّ لم تختصّ برواياتها طائفة من المسلمين، بل هى من أكثر الأحاديث اشتراكاً بين المسلمين، كافّة.

ومن المؤكّد أنّ الأحاديث فى المهدىّ المنتظر المرويّة بطرق أهل السُنّة، والمبشِّرة بالمهدىّ لا تقلّ عن التى رواها الشيعة.

ولكن بعضهم يُحاول - بشتّى الطرق والأساليب - أن ينسبها إلى الشيعة، ويحسبهم - فقط - المسؤولين عنها، فهو يقول:

«وقد تقبّل الفكر الشيعىّ سيلاً من الأساطير والأحاديث «الموضوعة» عن طريق الموالى، وتسرّب «بعض» منه إلى بعض محدّثى أهل السُنّة الّذين تساهلوا فى الرواية عن أصحاب الفرق المخالفة». [۱] .

إنّ فى هذا الكلام:

۱ - الحكم على الفكر الشيعى - فقط - بتقبّل هذه الأحاديث.

۲ - الحكم على من نقلها من محدّثى أهل السُنّة بالتساهل، وتسرّب بعض الأحاديث إليهم.

۳ - الحكم على الأحاديث كلّها بالوضع.

إنّها أحكام قاسية، لا يحقّ لأحد - له أدنى معرفة بعلوم الحديث - أن يُطلقها بكلّ رخاء!

وسنجيب عن كلّ واحد من هذه الأحكام بتفصيل، إلّا أنّا نحاول أن نظهر هنا [صفحه ۱۲] ما فى هذا الكلام القصير من التهافت الواضح:

فإذا كان الشيعة هم المتقبّلين لأحاديث المهدىّ، وإنّما «البعض» منها «تسرّب» إلى «البعض» من محدّثى أهل السُنّة!

فلماذا يقول - بعد ثمانية أسطر فقط -:

تُمكن الإشارة إلى «ضخامة» هذا «الركام» الذى رواه أهل السُنّة «وحدهم». [۲] .

فكيف انقلب «البعضُ المتسرّبُ» إلى «ركامٍ ضخمٍ» بعد ثمانية أسطر فقط من الكلام الأوّل؟!

وإذا كانت الأحاديثُ موضوعةً!

فلماذا يقول - بعد صفحة واحدة فقط -:

أُشير إلى أنّ «الكثير» من هذه الأحاديث مخرّج فى «الصحاح» - باستثناء البخارى ومسلم! - كما خرّج بعضها الحاكم فى المستدرك، وابن حنبل فى مسنده، بالإضافة إلى سنن الدانى، ونعيم بن حمّاد، وغيرها كثير. [۳] .

ولا حاجة إلى التعليق على هذا، بعد وضوح التهافت: بين كون الأحاديث «موضوعة»، وتسرّب «البعض» منها إلى «المتساهلين» من أهل السُنّة. وبين كون «الكثير» من هذه الأحاديث، مخرّجاً فى «الصحاح».

لِما بين «الموضوعة» وبين «الصحاح»، وبين «البعض» المتسرّب، وبين «الكثير» المخرّج، من التهافت والتنافى.

إنّ مثل هذه التصرّفات، لا يصدر عن عارف بمصطلح الحديث، كما إنّ مثل تلك الأحكام القاسية لا يصدر ممّن يعرف ما يخرج من رأسه! ويجرى به قلمه.

على أنّ الحكم «بالتساهل» على أصحاب «الصحاح» ليس إلّا جهلاً بتاريخ [صفحه ۱۳] الحديث وتاريخ المحدِّثين، وعدمَ وقوفٍ على ما عاناه أهل الحديث فى سبيل جمعه وضبطه وتدوينه وتحريره.

إنّ من ينزل إلى هذه التخوم الدانية فى المعرفة بالمصطلحات الحديثية وبتاريخ الحديث وأهله وقواعده، لا يحقّ له أن يقتحم بحر «النقد» الواسع.

وسنبيّن فى الفصول التالية وجوه البطلان فى أحكامه القاسية تلك. [صفحه ۱۴]

پاورقى

[۱] تراثنا وموازين النقد (ص۱۸۵).

[۲] تراثنا وموازين النقد (ص۱۸۶).

[۳] تراثنا وموازين النقد (ص۱۸۶).

احاديث المهدى بين الصحّة والضَعْف

احاديث المهدى بين الصحّة والضَعْف

إنّ بعضهم يصف أحاديث المهدىّ بأنّها «موضوعة» ويكرّر نسبة «الوضع» لها إلى الشيعة!

ولكن من المسلَّم به عند دارسى علوم الحديث - كافّة - أنّ مثل أحاديث المهدىّ، المثبتة فى الكتب المعتمدة ومنها الصحاح والمسانيد والسنن، ممّا له طرق عديدة وأسانيد متعدّدة، إن لم تكن صحيحة، فهى لا توصف كلّها بالوضع، وإنّما أسوأ ما يجرؤ أحدٌ هو أن يعبّر عنها بالضعف.

والواقع الملموس: أنّ أسانيد أحاديث المهدىّ فيها الصحيح المتّفق عليه، وفيها الحسن، وفيها الضعيف، وقد يكون فيها الموضوع!

ولم يعبِّر أحدٌ عنها كلّها بالوضع، ولم يصفها بأنّها كلّها موضوعة إلّا ثلّة من المتأخّرين، ممّن لا خبرة لهم بالحديث ومصطلحاته، وتبعهم الكاتب فى التعبير. [۱] .

فالحاكم بوضع أحاديث المهدى قد جانب الإنصاف فى أمرين:

الأوّل: أنّه وَصَفَ الأحاديث بأنّها موضوعة، من دون أن يعرف معنى «الوضع» ولا أن يفرّق بينه وبين «الضعف».

وهذا ممّن يدّعى الاجتهاد فى نقد الحديث أمر بعيد! إلّا أن نحمله على اعتماد التقليد فى هذه التسمية لمن لا خبرة له فى المصطلح كأحمد أمين، وابن محمود القطرىّ، وأضرابهما. [صفحه ۱۵] الثانى: أنّه نقل – عن بعض من سبقه – الحكم بضعف أحاديث المهدىّ، كابن خلدون، وابن حجر، وغيرهما.

ولم يُشر – لا من قريب ولا بعيد – إلى أنّ هناك جمعاً غفيراً من المحدّثين قد صحّحوا أحاديث المهدىّ.

أهذا التصرّف يصدر ممّن يحاول «نقد الحديث» بالطرق العلميّة الرصينة؟!

ومهما يكن، فلماذا يُحاول عبثاً أن يهوّن أمر تصحيح أسانيده، بينما هو يصرّ على تضعيفها، وينقل تضعيف ابن خلدون لها، وبعد أن ينقل مقطعاً من كلامه حول أحاديث المهدىّ، يقول: «وقد تتّبع ابن خلدون هذه الأحاديث بالنقد وضعّفها حديثاً حديثاً». [۲] .

ثمّ ينسب إلى ابن حجر أنّه أحصى الأحاديث المرويّة فى المهدىّ فوجدها نحو «الخمسين» وقال: إنّها لم تثبت صحّتها عنده. [۳] .

أما كان من حقّ البحث العلمىّ الرصين! أن ينقل عن بعض الأعلام الّذين صحّحوا بعض أحاديث المهدىّ ممّن سبق ابن خلدون، أو عاصره، أو لحقه؟!

والأفضل أن نذكر هنا أسماء المحدّثين والعلماء الّذين أثبتوا أحاديث المهدىّ فى كتبهم، وننقل ما ذكروه حولها من النقد [۴] تكميلاً لأطراف البحث. [۵] .

۱ – أخرجها عبد الرزّاق (ت۲۱۱) فى المصنّف، الجزء ۱۱، الأحاديث ۲۰۷۷۹–۲۰۷۶۹. [صفحه ۱۶] طبعة حبيب الرحمن الأعظمىّ، منشورات المجلس العلمى الهند.

وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ۳۱۵:۷ فى بعض أحاديثه: إنّ رجاله رجال الصحيح.

۲ – أخرجها ابن ماجة (ت۲۷۳) فى السنن ۲:۲۲–۲۴، الأحاديث ۴۰۸۸–۴۰۸۲.

طبعة محمّد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء الكتب، عيسى البابى، مصر.

والحديث ۴۰۸۴ إسناده صحيح، رجاله ثقات، وقال الحاكم فيه: صحيح على شرط الشيخين – البخارى ومسلم –.

۳ – وأخرجها أبو داود (ت۲۷۵) فى السنن ۱۰۹:۴–۱۰۶، كتاب المهدىّ، الأرقام ۴۲۹۰–۴۲۷۹.

طبعة محمّد محيى الدين عبد الحميد – دار إحياء السُنّة النبوية – مصر.

۴ – وأخرجها الترمذى (ت۲۹۷) فى الجامع الصحيح المسمّى بالسنن، ج۴، الأحاديث ۲۲۳۲–۲۲۳۰.

طبعة إبراهيم عطوة عوض – شركة مصطفى البابى، مصر.

قال فى اثنين من أحاديثه: حسن صحيح.

۵ – وأخرجها الطبرانى (ت۳۶۰) فى المعجم الكبير، الجزء ۱۰، الأحاديث ۱۲۳۱–۱۲۱۳ فى مسند عبد اللّه ابن مسعود.

طبعة حمدى السلفى – مطبعة الوطن العربى – بغداد.

۶ – وأخرجها الحاكم (ت۴۰۵) فى المستدرك على الصحيحين ۴۶۴:۴ و ۵۵۷:۴. ومنها حديث: «... إذا رأيتموه فبايعوه، ولو حَبْواً على الثلج، فإنّه خليفة اللّه المهدىّ».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبى على ذلك فى ذيله. [صفحه ۱۷] ۷ – أخرجها البغوىّ (ت۵۱۰) فى مصابيح السُنّة ۱۹۲:۱.

(مطبعة محمّد علی صبیح – القاهرة) وعدّ بعضها «من الصحاح» وبعضها «من الحسان».

۸ – ابن تیمیّة (ت۷۲۸).

قال فی منهاج السُّنّة ۲۱۱:۴ (دار إحیاء السُّنّة النبویة): إنّ الأحادیث التی یحتجّ بها علی خروج المهدیّ أحادیث صحیحة، رواها أبو داود والترمذی وأحمد وغیرهم [وأورد بعضها] وهذه الأحادیث غلطَ فیها طوائف أنکروها!

۹ – الذهبی (ت۷۴۸) فی تلخیص المستدرک للحاکم صحّح بعض الأحادیث، فی ذیل ذکر الحاکم لها.

وقال العبّاد: أمّا الذهبی فقد صحّح أحادیث کثیرة من أحادیث المهدیّ فی تلخیص المستدرک.

ذکر ذلک فی الفقرة ۱۹ من مقاله المنشور فی مجلّة الجامعة الإسلامیة – المدینة المنوّرة – عدد ۴۵، فی الردّ علی ابن محمود القطری المنکِر للمهدیّ.

۱۰ – ابن قیّم الجوزیّة (ت۷۵۱) فی المنار المنیف فی الصحیح والضعیف، فصل ۴۵، ص۱۴۳–۱۲۹، ح۳۲۵ فما بعد، تحقیق أحمد عبد الشافی، ط. دار الکتب العلمیة – بیروت/لبنان ۱۴۰۸ ه.

أورد فیه الأحادیث ۳۳۹–۳۲۶ وقال: وهذه الأحادیث أربعة أقسام: صحاح، وحسان، وغرائب، وموضوعة.

۱۱ – ابن کثیر الشامی (ت۷۷۴) فی کتابه النهایة ۳۲:۱–۲۴، تحقیق طه محمّد الزینی – دار الکتب الحدیثة – مصر.

أورد قسماً من أحادیث المهدیّ وصحّحها.

۱۲ – الهیثمی (ت۸۰۷) فی مجمع الزوائد۳۱۸:۷–۳۱۳ باب ما جاء فی المهدیّ، نشر مکتبة القدسی – ۱۳۵۳ ه، وصحّح بعض أحادیثه.

[صفحه ۱۸] ۱۳ – البرزنجی المدنی (ت۱۱۰۳) فی کتاب «الإشاعة لأشراط الساعة» ص۱۲۱–۸۷، فصل الحدیث عن المهدیّ، وصحّح کثیراً من الروایات الواردة فیه.

۱۴ – محمّد صدّیق حسن خان القنوجی (ت۱۳۰۷) فی کتاب «الإذاعة لِما کان وما یکون بین یدی الساعة» طبع مطبعة المدنی – القاهرة.

قال فی ص۱۱۳–۱۱۲: الأحادیث الواردة فیه – علی اختلاف روایاتها – کثیرة جدّاً، وتبلغ حدّ التواتر.

وأحادیث المهدیّ عند الترمذی، وأبی داود، وابن ماجة، والحاکم، والطبرانی، وأبی یعلی الموصلی، وأسندوها إلی جماعة من الصحابة.

فتعرُّضُ المنکِرین لها لیس کما ینبغی.

والحدیث یشدّ بعضُه بعضاً، ویتقوّی أمره بالشواهد والمتابعات، وأحادیث المهدیّ بعضُها صحیح، وبعضها حسن، وبعضها ضعیف، وأمره مشهور بین الکافّة من أهل الإسلام، علی ممرّ الأعصار.

ونقل عن الشوکانی فی «التوضیح فی تواتر ما جاء فی المهدیّ والمسیح» قوله: الأحادیث الواردة فی المهدیّ التی أمکن الوقوف علیها منها «خمسون» حدیثاً، فیها الصحیح، والحسن، والضعیف المنجبر، وهی «متواترة» بلا شکٍّ ولا شبهةٍ.

بل یصدق وصف «التواتر» علی ما هو دونها، علی جمیع الاصطلاحات المحرّرة فی الأُصول.

وأمّا الآثار عن الصحابة المصرِّحة بالمهدیّ، فهی کثیرة – أیضاً – لها حکم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد فی مثل ذلک.

انتهی المنقول عن الشوکانی.

وقال صدّیق حسن خان فی «الإذاعة»: ص۱۴۵، فی ردّه علی ابن خلدون: لا شکّ أنّ المهدیّ یخرج فی آخر الزمان من غیر تعیین لشهر وعام، لما «تواتر» فی [صفحه ۱۹] الأخبار فی الباب، واتّفق علیه جمهور الأُمّة سلفاً عن خلف، إلّا من لا یعتدّ بخلافه.

وإنّماقال به أهل العلم، لورود الأحادیث الجمّة فی ذلک.

فلا معنی للریب فی أمر ذلک «الفاطمی الموعود المنتظر» المدلول علیه بالأدلّة.

بل إنکار ذلک جرأهٔ عظیمهٔ فی مقابلهٔ النصوص المستفیضهٔ المشهورهٔ، البالغهٔ حدّ التواتر.

ونقل صدّیق حسن خان فی الإذاعهٔ، ص۱۴۶، عن السفارینی الحنبلی فی «لوامع الأنوار» قوله: قد روی عمّن ذکر من الصحابهٔ، وغیر من ذکر منهم، بروایات متعدّدهٔ، وعن التابعین ومَن بعدهم، ما یفید مجموعه العلم القطعی.

فالإیمان بخروج المهدیّ واجب، کما هو مقرّر عند أهل العلم، ومدوّن فی عقائد أهل السُنّهٔ والجماعهٔ.

انتهی کلام السفارینی.

۱۵ – العظیم آبادی الهندی (ولد ۱۲۷۳) فی عون المعبود شرح سنن أبی داود ۳۶۱:۱۱، تحقیق عبد الرحمن محمّد عثمان، نشر محمّد عبد المحسن، المدینهٔ المنوّرهٔ.

قال فی ص۳۶۱، فی شرح الحدیث ۴۲۵۹، فی بدایهٔ کتاب المهدیّ: اعلم أنّ المشهور بین الکافّهٔ من أهل الإسلام علی ممرّ الأعصار أنّه لا بُدّ فی آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البیت یؤیّد الدین...

وخرّج أحادیث المهدیّ جماعهٔ من الأئمّهٔ... وإسناد حدیث هؤلاء بین صحیح، وحسن، وضعیف.

وقد بالغ الإمام المؤرّخ عبد الرحمن ابن خلدون المغربی فی تاریخه فی تضعیف أحادیث المهدیّ کلّها، فلم یُصِبْ، بل أخطأ. [صفحه ۲۰] ۱۶ – محمّد بن جعفر الکتّانی (ت۱۳۴۵) فی نظم المتناثر من الحدیث المتواتر، الطبعهٔ الأُولی: المطبعهٔ المولویهٔ بفاس المغرب، سنهٔ ۱۳۲۸، والطبعهٔ الثانیهٔ، دار الکتب السلفیهٔ – مصر.

فی الحدیث رقم ۲۹۸، أحادیث خروج المهدیّ الموعود المنتظر الفاطمی.

فذکر روایهٔ ۲۰ من الصحابهٔ ومخرّجیها، ثمّ قال: وقد نقل غیر واحد عن الحافظ السخاوی: أنّها «متواترهٔ» والسخاوی ذکر ذلک فی «فتح المغیث» ونقله عن أبی الحسین الآبری.

وفی تألیفٍ لأبی العلاء إدریس بن محمّد بن إدریس الحسینی العراقی فی المهدیّ هذا: إنّ أحادیثه متواترهٔ، أو کادت، وجزم بالأوّل [أی التواتر] غیر واحد من الحفّاظ.

وفی شرح الرسالهٔ للشیخ جسوس ما نصّه: ورد خبر المهدیّ فی أحادیث، ذکر السخاوی: إنّها وصلت إلی حدّ التواتر.

وفی «شرح المواهب» نقلاً عن أبی الحسن الآبری فی «مناقب الشافعی» قال: تواترت الأخبار أنّ المهدیّ من هذه الأُمّهٔ.

وفی «مغانی الوفا بمعانی الاکتفا» نقل کلام الآبری ونصّه: قد تواترت الأخبار واستفاضت بکثرهٔ رواتها عن المصطفی صلی الله علیه وآله وسلم بمجی ء المهدیّ، وأنّه سیملک سبع سنین، وأنّه یملأ الأرض عدلاً.

وفی شرح عقیدهٔ السفارینی محمّد بن أحمد الحنبلی ما نصّه: قد کثرت بخروجه الروایات حتی بلغت حدّ التواتر المعنویّ، وشاع ذلک بین علماء السُنّهٔ، حتی عدّ من معتقداتهم.

ثمّ نقل عبارهٔ السفارینی کما أوردها صدّیق حسن خان فی «الإذاعهٔ» وعقّبها بذکر کلام حسن خان فی ردّ ابن خلدون کما نقلناه. [صفحه ۲۱] ۱۷ – المبارکفوری (ت۱۳۵۳) فی تحفهٔ الأحوذی ۴۸۴:۶، رقم ۲۳۳۱، تحقیق عبد الرحمن محمّد عثمان، مطبعهٔ الفجالهٔ، مصر، نشر المکتبهٔ السلفیهٔ الحدیثهٔ.

۱۸ – الشیخ محمّد الخضر حسین المصری (ت۱۳۷۷) فی مقال «نظرهٔ فی أحادیث المهدیّ» المنشورهٔ فی مجلّهٔ «التمدّن الإسلامی» التی تصدرها جمعیّهٔ التمدّن الإسلامی – بدمشق – سوریا، فی المجلّد ۱۶، العددین ۳۵ و ۳۶، الصادرین سنهٔ ۱۳۷۰.

فقد ردّ فیه ردّاً حاسماً علی منکری أحادیث المهدیّ، وممّا قال: اعترف ابن خلدون «بأنّ بعض الأحادیث خلص من النقد، إذ قال: فهذه جملهٔ الأحادیث التی خرّجها الأئمّهٔ فی شأن المهدیّ وخروجه آخر الزمان، وکما رأیت: لم یخلص منها من النقد إلّا القلیل والأقلّ».

قال الخضر حسین: ونحن نقول: متی ثبت حدیث واحد من هذه الأحادیث وسلم من النقد کفی فی العلم بما تضمّنه من ظهور رجلٍ

فى آخر الزمان.

إذ أنّ مسألة المهدىّ لم تكن من قبيل العقائد التى لا تثبت إلّا بالأدلّة القاطعة.

والصحابة الّذين رويت من طرقهم أحاديث المهدىّ نحو ۲۷ صحابياً.

والواقع أنّ أحاديث المهدىّ، بعد تنقيتها من الموضوع والضعيف القريب منه، فإنّ الباقى منها لا يستطيع العالِمُ الباحثُ على بصيرة أن يصرف عنها نظره.

وقال فى خلاصة كلامه: إنّ فى أحاديث المهدىّ ما يُعدّ فى الحديث الصحيح، وبما أنّى درستُ علم الحديث، ووقفت على ما يُميَّز به الطيّب من الخبيث، أرانى مُلجَأً إلى أن أقول - كما قال رجال الحديث من قبلى -: إنّ قضيّة المهدىّ ليست قضيّة متصنّعة.

۱۹ - الشيخ منصور على ناصف، فى التاج الجامع للأُصول ۳۴۴:۳۴۴-۳۴۱، وقال فى شرح غاية المأمول فى ذيله: الباب السابع فى الخليفة المهدىّ رضى اللّه [صفحه ۲۲] عنه: اشتهر بين العلماء - سلفاً وخلفاً - أنّه فى آخر الزمان لا بُدّ من ظهور رجل من أهل البيت يُسمّى «المهدىّ» وقد روى أحاديث المهدىّ جماعة من خيار الصحابة، وخرّجها أكابر المحدّثين.

ولقد أخطأ من ضعّف أحاديث المهدىّ كلّها كابن خلدون وغيره.

۲۰ - الشريف أحمد بن محمّد بن الصدّيق أبو الفيض الغمارى الحسينى المغربى (ت ۱۳۸۰) فى كتابه القيّم: إبراز الوهم المكنون فى كلام ابن خلدون، الذى وضعه للردّ على شبهات ابن خلدون وترّهاته التى لفّقها حول أحاديث المهدىّ المنتظر.

طبع الكتاب فى مطبعة الترقّى فى دمشق الشام عام ۱۳۴۷ ه.

قال الصدّيق فى مقدّمته: ظهور الخليفة الأكبر... محمّد ابن عبد اللّه المنتظر، قد تواترت بكونه من أعلام الساعة وأشراطها الأخبارُ، وصحّت عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك الآثار، وشاع ذكره وانتشر خبره بين الكافّة من أهل الإسلام على ممرّ الدهور والأعصار.

فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره - تصديقاً لخبر الرسول - محتّم لازب.

ثمّ نقل الصدّيقُ الأقوال بتواتر حديث المهدىّ، عن علماء الأُمّة ومؤلّفاتهم، منهم: الآبرى صاحب مناقب الشافعى، والسخاوى صاحب فتح المغيث، والسيوطى فى الفوائد المتكاثرة فى الأحاديث المتواترة، وفى اختصاره: الأزهار المتناثرة وغيرهما من كتبه، وابن حجر الهيتمى فى الصواعق المحرقة، وغيره من مصنّفاته، والزرقانى فى المواهب اللدنيّة، وجمّ غفير من الحفّاظ النقّاد للحديث، والمحدّثين المتقنين لفنون الأثر.

ثمّ نقل كلمات القنوجى فى الإذاعة، والسفارينى فى الدرّة المضيّة فى عقيدة الفرقة المرضيّة، وشرحه المسمّى: لوامع الأنوار، حيث قال: وقد كثرت بخروجه [صفحه ۲۳] الروايات حتى بلغت حدّ التواتر المعنوى، وشاع ذلك بين علماء السُنّة حتى عُدَّ ذلك من معتقداتهم.

وقد روى عمّن ذُكر من الصحابة وغير من ذُكر منهم، روايات متعدّدة، وعن التابعين من بعدهم، ممّا يُفيد مجموعهُ «العلم القطعىّ».

ثمّ عقد الصدّيق فصلًا فى البحث عن «التواتر» وتعريفه، واختلاف الناس فيه، وهو الفصل الأوّل.

ثمّ ذكر رواة أحاديث المهدىّ على كثرتهم، وقال فى نهاية الفصل: المراد بالتواتر المعنوىّ: أنّ القدر المشترك هو المتواتر.

فقال: فكلّ قضيّة منها باعتبار إسناده لم يتواتر، ولكن «القدر المشترك» فيها، وهو «وجود الخليفة المهدىّ آخر الزمان» تواتر باعتبار المجموع.

ثمّ تصدّى لابن خلدون - الذى أصبح مرجعاً للمنكرين - فنقل كلامه المذكور فى فصل من مقدّمته بعنوان: «أمر الفاطمىّ، وما يذهب إليه الناس من شأنه، وكشف الغطاء عن ذلك». [۶] .

حيث قال: إعلم أنّ المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام على ممرّ الأعصار: أنّه لا بُدّ فى آخر الزمان من ظهور رجلٍ من أهل البيت،

يؤيّد الدين، ويُظهر العدل، ويتّبعه المسلمون، ويستولى على الممالك الإسلامية، ويُسمّى بالمهدىّ، ويحتجّون فى الباب بأحاديث خرّجها الأئمّة...

إلى آخر كلامه.. حيث ذكر الأحاديث ونقدها حديثاً حديثاً، وضعّف أكثرها.

فبدأ الصدّيق الغمارى بنقض كلامه حرفاً حرفاً، وكشف الغطاء عن أهدافه كشفاً، وأبرز أوهامه إبرازاً، وناقش تضعيفاته للأحاديث، وأثبت خطأه فى نقده.

إلى أن نقل قول ابن خلدون: فهذه جملة الأحاديث التى خرّجها الأئمّة فى شأن المهدىّ وخروجه آخر الزمان. [صفحه ۲۴] فقال الصدّيق راداً عليه: إنّ جميع ما ذكره من الأحاديث «ثمانية وعشرون» حديثاً، لكنّ الوارد فى الباب أضعاف أضعاف ذلك.

وها أنا مورد من أخبار ما أُكمل به المائة من المرفوعات والموقوفات، دون المقطوعات، إذ لو تتّبعتها، خصوصاً الوارد عن أهل البيت، لأتيتُ منها بعدد كبير، وقدر غير يسير.

ثمّ أورد الحديث «التاسع والعشرين» إلى «المائة»، ثمّ قال فى آخر الفصل: ولنقتصر على هذا القدر من الوارد فى المهدىّ، فإنّه لا محالةَ مُبطلٌ لدعوى الطاعن [ابن خلدون].

وإلّا، فالأخبار فى الباب كثيرةٌ جدّاً، ولو جمع منها الوارد عن خصوص أئمّة أهل البيت لكان مجلّداً حافلاً.

انتهى كلام الصدّيق الغمارى رحمه الله.

يقول الجلالى: ومن هنا فإنّ الاعتماد على (۲۸) حديثاً فقط، ونقدها، يُعتبر عملاًـ ناقصاً، حتى لو توصّل إلى ضعفها جميعاً، لفرض وجود أحاديث كثيرة أُخرى لم ينقدها ولم يفحص أسانيدها.

فكيف يدّعى عدم صحّة الأحاديث كلّها، وكيف يطمئنّ إلى النتيجة المعتمدة على الاستقراء الناقص؟!

مع أنّ ابن خلدون نفسه لم يدّع ضعف الأحاديث كلّها، بل اعترف بوجود الصحيح – ولو قليلاً – فيها، حيث قال عن أحاديث المهدىّ التى نقدها ما نصّه: وهى كما رأيت لم يخلص منها من النقد إلّا القليل أو الأقلّ.

ولَنِعم ما قال الصدّيق فى ردّه:

وقد عرفت استنقاذنا – بالحقّ – لها عن نقده – بالباطل –، وأنّ نقده لم يبق موجّهاً إلّا فى القليل أو الأقلّ، عكس ما قال.

وعلى فرض تسليم دعواه، وأنّه لم يسلم منها إلّا القليل أو الأقلّ منه: فما الشبهة – عنده – فى دفع ذلك القليل السالم من النقد؟! [صفحه ۲۵] وما الاعتذار عن عدم قبول ذلك الأقلّ الذى اعترف بصحّته؟! وأقرّ بخلاصه من النقد وسلامته؟!

إنّما هو عنادٌ ظاهر، واختفاء عن الحقّ واضح، وتكبّر عن الإذعان لِما لم يوافق الهوى والمزاج.

فكم رأيناه يحتجّ بأحاديث أفراد، ليس لها إلّا مخرج واحد، وفى ذلك المخرج – أيضاً – مقالٌ!

نعم، تلك لا ضررَ فيها على الناصبة.

وهذه الأحاديث المتواترة [فى المهدىّ]، غير موافقة لأُصول مذهب النواصب والخوارج.

فلذلك انتقد منها ما وجد له سبيلاً ولو فى غير محلّه...

يقول الجلالى: والحقّ أنّ الشريف أحمد الصدّيق الغمارىّ قد أحفى القول فى إثبات الحقّ فى المسألة والردّ على باطل المنكرين للمهدىّ، بما لا مزيد عليه، وأبدى بطولة فى العلم والمعرفة بعلوم الحديث، مع أدب جمّ وباع طويل وصدر رحب، بما يجب أن يشكر عليه، جزاه اللّه عن الإسلام والمسلمين خيراً.

ويا حسرةً على الذى يقول لمثل هذا العالم المخلص: إنّه «من أنصار القديم لِقدمه»!

۲۱ – ناصر الدين الألبانى الشامى (معاصر) نشر بعنوان «حول المهدىّ» بحثاً فى حقل «من القرّاء وإليهم» من مجلّة «التمدّن الإسلامى» الدمشقيّة، فى الجزءين ۲۷ و ۲۸، الصفحة ۶۴۲، للسنة ۲۲.

قال فيه: فليعلم أنّ فى خروج المهدىّ أحاديث كثيرة صحيحة، قسم كبير منها له أسانيد صحيحة.

ثمّ أورد قسماً منها، ونقل كلام صدّيق حسن خان فى «الإذاعة» وقال بعنوان: «شُبهات حول أحاديث المهدىّ»: إنّ السيّد رشيد رضا وغيره لم يتتّبعوا ما ورد فى المهدىّ من الأحاديث حديثاً حديثاً، ولا توسّعوا فى طلب ما لكلّ حديثٍ منها من الأسانيد. [صفحه ۲۶] ولو فعلوا، لوجدوا فيها ما تقوم به «الحجّة» حتى فى الأُمور الغيبيّة التى يزعم البعضُ أنّها لا تثبتُ إلّا بحديث متواتر.

وممّا يدلّك على ذلك: أنّ السيّد رشيد رحمه الله ادّعى أنّ أسانيدها لا تخلو من شيعىّ!

مع أنّ الأمر ليس كذلك على إطلاقه، فالأحاديث الأربعة التى أوردها ليس فيها رجل معروف بالتشيّع.

إلى أن يقول الألبانىّ:

وخلاصة القول: إنّ عقيدة خروج المهدىّ عقيدة ثابتة متواترة عنه صلى الله عليه وآله وسلم، يجب الإيمان بها، لأنّها من أُمور الغيب، والإيمان بها من صفات المتّقين، كما قال تعالى: «الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هُدىً للمتّقين ، الّذين يؤمنون بالغيب».

وإنّ إنكاره لا يصدر إلّا من جاهلٍ أو مُكابرٍ.

۲۲ – الشيخ عبد المحسن بن حمد العبّاد المدنى، عضو هيئة التدريس فى الجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة (المعاصر) فى محاضرة «عقيدة أهل السُنّة والأثر فى المهدىّ المنتظر» ألقاها فى الجامعة المذكورة، ونشرت فى مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد الثالث، من السنة الأُولى، لشهر ذى القعدة سنة ۱۳۸۸ ه.

وقد احتوت على عناصر عشرة، هى:

الأوّل: ذكر أسماء الصحابة الّذين رووا أحاديث المهدىّ، عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم، وعددهم – عنده – ستّة وعشرون.

الثانى: ذكر أسماء الأئمّة الّذين خرّجوا الأحاديث فى كتبهم، وعددهم ثمانية وثلاثون، منهم: أبو داود، والترمذى، وابن ماجة، والنسائى، وأحمد، وابن حبّان، والحاكم، وابن أبى شيبة، وأبو نعيم الأصفهانى، والطبرانى، والدارقطنى، وأبو يعلى الموصلى، والبزّار، والخطيب، وابن عساكر، والديلمى، والبيهقى، [صفحه ۲۷] وغيرهم من الأئمّة والمحدّثين والعلماء.

الثالث: ذكر الّذين أفردوا مسألة المهدىّ بالتأليف، وهم: أبو خيثمة، وأبو نعيم، والسيوطى، وابن كثير، وابن حجر المكّى الهيتمى، والمتّقى الهندى، والملّا على القارى، والشوكانى، والأمير الصنعانى، وغيرهم.

الرابع: ذكر الّذين حكوا تواتر أحاديث المهدىّ.

الخامس: ذكر بعض ما ورد فى الصحيحين [البخارى ومسلم]من الأحاديث التى تبشّربالمهدىّ، ولهاتعلّق بشأنه.

السادس: ذكر بعض الأحاديث بشأن المهدىّ.

السابع: ذكر بعض العلماء الّذين احتجّوا بأحاديث المهدىّ.

الثامن: ذكر من حكى عنه إنكار أحاديث المهدىّ.

مع مناقشة كلامه.

التاسع: ذكر ما يُظنّ تعارضه مع الأحاديث الواردة فى المهدىّ.

العاشر: كلمة ختاميّة.

وقال فى آخر الفصل السابع: وليعلم أنّ الأحاديث فى المهدىّ قد تلقّتها الأُمّة من أهل السُنّة والأشاعرة بالقبول.

وردّ على كلام ابن خلدون مفصّلاً.

وقال فى الكلمة الختاميّة:

إنّ أحاديث المهدىّ الكثيرة – التى ألّف فيها المؤلّفون وحكى تواترها جماعةٌ، واعتقد موجبها أهل السُنّة والجماعة وغيرهم – تدلّ على حقيقة ثابتة بلا شكّ من حصول مقتضاها فى آخر الزمان...

وقال: فلاعبرة بقول من قفا مالیس له به علمٌ فقال: إنّ الأحادیث فی المهدیّ لا تصحّ نسبتُها إلی رسول اللّه صلی الله علیه وآله وسلم، لأنها من وضع الشیعة!

وإذن، فإنّ أحادیث المهدیّ علی کثرتها وتعدّد طرقها وإثباتها فی [صفحه ۲۸] دواوین أهل السُنّة، یصعب کثیراً القول بأنّه لا حقیقة لمقتضاها، إلّا علی جاهل، أو مکابر، أو مَنْ لم یُمعن النظرَ فی طرقها وأسانیدها، ولم یقف علی کلام أهل العلم المعتدَّ بهم فیها.

والتصدیق بها داخل فی الإیمان بأنّ محمّداً رسولُ اللّه صلی الله علیه وآله وسلم، لأنّ من الإیمان به صلی الله علیه وآله وسلم تصدیقه فیما أخبر به، وداخل فی الإیمان بالغیب الذی امتدح اللّه المؤمنین به، بقوله: «الم ، ذلک الکتاب لا ریب فیه هُدیً للمتّقین ، الّذین یؤمنون بالغیب».

۲۳ – عبد العزیز بن باز السعودیّ الوهابیّ (معاصر) رئیس الجامعة الإسلامیة بالمدینة المنوّرة، فی تعلیق له علی محاضرة الشیخ عبد المحسن العبّاد، التی ذکرناها آنفاً، نشر فی مجلّة الجامعة نفسها، العدد ۳، السنة الأُولی ۱۳۸۸، فی ذیل المحاضرة ذاتها.

قال فیه:

أمر المهدیّ معلوم، والأحادیث فیه مستفیضة، بل «متواترة» وقد حکی غیرُ واحد من أهل العلم تواترها.

وهی متواترة تواتراً معنویاً، لکثرة طرقها، واختلاف مخارجها، وصحابتها، ورواتها، وألفاظها، فهی – بحقٍّ – تدلّ علی أنّ هذا الشخص الموعود به أمره ثابت، وخروجه حقّ.

وقال: وقد رأینا أهل العلم أثبتوا أشیاء کثیرة بأقلّ من ذلک.

والحقّ أنّ جمهور أهل العلم، بل هو الاتّفاق: علی ثبوت أمر المهدیّ، وأنّه حقّ، وأنّه سیخرج فی آخر الزمان.

وأمّا من شذّ من أهل العلم – فی هذا الباب – فلا یُلتفتُ إلی کلامه فی ذلک.

۲۴ – وللشیخ عبد المحسن بن حمد العبّاد – أیضاً – مقال بعنوان «الردّ علی من کذّب بالأحادیث الصحیحة الواردة فی المهدیّ» نشر فی مجلّة الجامعة الإسلامیّة، العددین ۴۵ و ۴۶، الأوّل والثانی من السنة ۱۲. [صفحه ۲۹] ردّ فیه بحزم وتفصیل علی القاضی ابن محمود القطریّ رئیس المحاکم فی دولة قطر، فیما کتبه فی رسالة سمّاها «لا مهدیّ یُنتظر بعد الرسول خیر البشر».

وهو ردّ قویّ، ومتین، ومستوعبٌ لجمیع ما عرضه ذلک الکاتب وغیره من البحوث، وأجاب عن اعتراضاته وسلبیّات ما نسبه إلی قضیّة المهدیّ.

والنتیجة: أنّنا – وإن أطلنا الموقف مع هذه القائمة لأسماء من صحّح أحادیث المهدیّ – فإنّ الذی قصدناه من هذه الإطالة:

۱ – أن یطّلع القرّاء الکرام علی وجهات نظر المصحّحین للحدیث، من دون الاقتصار علی ذکر المضعِّفین له.

۲ – أن ندلّ علی عدم موضوعیّة من تعمّد إخفاء هذه التصحیحات، وعدم ذکر شی ء منها، مع أنّه یدعو إلی البحث العلمیّ الرصین!

مع أنّ إکمال البحث غیر ممکن إذا أغفلنا هذه المجموعة من الآراء وخاصّة ما فی کتب المتأخّرین من المعلومات القیّمة.

«فإنْ کانَ» المتعمّد للإخفاء «لا یَدْری» عن هذه المعلومات شیئاً «فتلک مصیبةٌ» علی علمیة البحث الذی یُقدم علیه ورصانته.

«وإنْ کان یَدْری» بها، ولکنّه تغافل ولم یذکرها فی بحثه «فالمصیبةُ أعظمُ» علی صدق نیّته وإخلاصه وأمانته. [صفحه ۳۰]

پاورقی

[۱] وقد عدّدهم الشیخ العبّاد، وفنّد مزاعمهم فی الرقم ۴۰ من ردّه علی ابن محمود القطری: أوّلهم رشید رضا، وأحمد أمین، وتبعهم ابن محمود، والکاتب.

[۲] تراثنا وموازین النقد (ص۱۸۷).

[۳] نقل عن: المهدیّ والمهدویّة لأحمد أمین، ص۱۰۸، دار المعارف – مصر، سلسلة إقرأ.

[۴] اعتمدنا فی هذا المجال علی کتاب «الإمام المهدیّ عند أهل السُنّة» تألیف الشیخ مهدی الفقیه، المطبوع فی دار التعارف – بیروت،

طبعة ثانية سنة ۱۴۰۲ ه.

[۵] وأمّا القادحون فى الأحاديث فأوّلهم ابن خلدون، وقد نقلنا بعض كلامه، وسيجى ء ذكر من قلّده فى ذلك من المتأخّرين من أمثال محمّد رشيد رضا المصرى الشامى، وأحمد أمين المصرى، وابن محمود القطرى، وآخرين.

[۶] مقدّمة ابن خلدون، ص۳۱۱، طبع المكتبة التجارية – مصر.

احاديث المهدى بين الأصل و التفاصيل

احاديث المهدى بين الأصل و التفاصيل

إنّ من الواضح لدى أهل العلم: أنّ أصلَ أمرٍ ما قد يكون ثابتاً ومتيقّناً، لكن تكون خصوصيّاته مشكوكةً ومختلَفاً فيها.

ولا يختلف الأمر فى ذلك بين أن يكون من المنقولات أو المعقولات.

فقد يتّفق الناقلون على مجى ء زيد – مثلاً – لكن يختلفون فى مجيئه راكباً، أو ماشياً.

فيتركّب كلّ خبر من عنصرين: «أصل الشى ء» و «حالة الشى ء»، والأوّل ربّما يكون متّفَقاً عليه، والثانى يكون مشكوكاً فيه.

وإذا ترتّب حكمٌ من تكليف أو اعتقاد، أو أثر، على الأصل، التزم به، لعدم الخلاف فيه، وأمّا الحالة فلا دليل على ثبوتها، ولا يترتّب عليها أحكام الأصل، كما أنّ اختلافها لا يؤثّر فى ثبوت الأصل.

ومثل هذا واقع فى كثير من الملتزَمات الدينيّة، سواء العمليّة، أم الاعتقادية.

فالحجّ مثلاًـ واجب شرعىّ، ولاـ خلاف فى أصل وجوبه ومهمّات أعماله كالإحرام والطواف والسعى، بين الأُمّة الإسلاميّة، لكنّ الخلاف فى جزئيات كلّ ذلك واقع لا محالة، من دون أن يؤثّر فى أصل الوجوب.

وفى مقام العمل يلتزم العامل بما يترجّح عنده من أوجه العمل، أو يتخيّر بين الأفعال والوجوه المتعدّدة.

ومن المعلوم أنّ الخلاف الواسع بين الفقهاء فى المذاهب المختلفة، وحتى فقهاء المذهب الواحد، غير مؤثّر فى أحكام أُصول الواجبات والمحرّمات، المسلّمة، ولا يسرى التشكيك من الجزئيّات والتفاصيل، إلى الكلّيّات [صفحه ۳۱] والمسلّمات.

وكذلك فى المعتقدات: فإنّ من أُصول الدين الإسلامىّ وأُسسه الاعتقاد بالمعاد، وبما فيه من الحساب والميزان والصراط والجنّة والنار، لقيام الأدلّة على أنّ كلّ ذلك حقّ لا ريب فيه، جاءت بذلك الآيات والأحاديث المتواترة، حتى أصبح من ضروريات الدين الإسلامىّ.

مع أنّ الخلاف واسع فى تفاصيل كلّ ذلك، وليست الجزئيّات التى ورد بها بعض الروايات بتلك المثابة من الوضوح والمسلّميّة والثبوت.

لكنّ الخلاف فى الجزئيّات غير مؤثّر فى اليقين بالكلّيّات، والاتّفاق عليها إلى حدّ عدّها من الضروريات.

وكذلك مسألة المهدىّ المنتظر، فإنّ أصل خبرها يقينىّ أجمع المسلمون على الالتزام به، لورود الأخبار المتضافرة به، أمّا تفاصيلها وخصوصيّات أحوال المهدىّ وشؤون مجيئه، ومدّة بقائه، وكيفيّة حكمه، وحتى شؤونه الشخصيّة من اسمه، وحليته، وغير ذلك، فإنّ كلّ ذلك ليس بمنزلة الأصل، ولم ترد بها إلّا أخبار آحاد، فيُبنى الاعتماد فيها على حجّيّة الأخبار المنقولة تلك، وهى قابلة للنقد حسب المناهج المختلفة، إن سنداً، أو متناً، أو قياساً إلى الأدلّة الأُخرى، وبالمقارنة بسائر الأخبار، والترجيح بينها، أو عقلاً للتأمّل فى مدلولاتها ومضامينها.

وإذا أدّى النقد إلى عدم اعتبار شى ء من التفاصيل، فإنّ ذلك لاـ يؤثّر فى ثبوت أصل حديث المهدىّ، وخبره المجمع عليه بين المسلمين، والذى جاءت به الأخبار الصحيحة، وتواترت به، وهو «مجى ء رجلٍ من أهل بيت الرسول يُسمّى المهدىّ، فى آخر الزمان ليجدّد الدين، ويملأ الدنيا عدلاً» فهذا أمر لم يختلف فيه اثنان من المسلمين، وهذا الأصل هو المعنى المدّعى «تواتره» وثبوته، من

مجموع الأخبار والأحاديث الواردة فى باب «المهدىّ».

فمهما كانت التفاصيل باطلةً أو فاسدةً وغير ثابتة، فإنّ ذلك لا يمسّ ثبوت [صفحه ۳۲] «أصل حديث المهدىّ» بشى ء.

ألم يكن من الأفضل أن يفرّق العاقل فى سطر واحد بين الأصل والتفاصيل فيقول:

إنّ وجود إمام باسم المهدىّ وردت بخروجه فى آخر الزمان أخبار وروايات كثيرة، وكتبت من أجله آلاف الصحائف، ورويت حوله عشراتُ الروايات بمئات الأسانيد هو حقيقة ثابتة، وعليها اتّفاق جمهور المسلمين على اختلاف طوائفهم.

فلو كانت تفاصيلها غير قابلة للقبول، حسب عقل أحَدٍ! أو ضعيفة السند، لم تقم الحجّةُ به، أو غير متّفق عليها حسب المعروف من مذاهب المسلمين! فهذا هو الذى ينبغى أن يكون منشأً للبحث والجدل؟!

أمّا عرض بعض التفاصيل، غير المقبولة، حسب عقل شخص واحد، وجعلها ملاكاً للحكم على كلّ القضيّة وحتى أصلها الثابت، ووصفها بالوضع والبطلان، وجعل ذلك دليلًا للتهجّم على أصل الحديث، فهذا خارج عن مناهج نقد الحديث، بل خارج عن أبسط قواعد المنطق، وهو قياسٌ مع أكثر من فارق!

وقد صرّح المحدِّث الصدّيق الغمارىّ بما قلناه، وجعل المراد ب «التواتر المعنوىّ»: القدر المشترك من مجموع الأحاديث، وقال: كلّ قضيّة منها باعتبار إسنادها لم يتواتر، والقدر المشترك فيها وهو «وجود الخليفة المهدىّ آخر الزمان» تواتر باعتبار المجموع. [۱] .

والأجنبىّ عن علوم الحديث لم يفهم هذا الاصطلاح، يقف يتساءل مستنكراً:

ما هو معنى التواتر؟

هذه الأحاديث لا تتّفق على شى ء! [صفحه ۳۳] أقول: كيف لاتتّفق على شى ء، وقد اتّفقت على القدر المشترك وهو «وجود شخص من آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يظهر فى آخر الزمان»؟!

أليس هذا المعنى، قد أجمعت عليه أحاديث المهدىّ؟!

لكن الجاهل يحاول تسفيه «التواتر» ويقول - بسخريّة الجُهّال -: إنّ المؤمنين بصحة السند فقط، لا تعنيهم هذه الأسئلة؟!

إنّه خروج عن حدود الأدب اللّازم توفّره فى من يرتبط بالكتب، والقلم، وليس مقبولاً فى المحاضرات العلميّة.

وهو أُسلوب استفزازىّ، يثير النفوس.

فهل العلماء والجهابذة الّذين نقلنا أقوالهم واعترافاتهم بتواتر أحاديث المهدىّ فى «الأصل المشترك» منها بالخصوص، يُخاطَبُون بمثل هذا الكلام السخيف؟!

مع أنّ الأحاديث المشتملة على الشؤون الخاصّة، لم تدخل فى دعوى التواتر المعنوىّ، حتى يُستدلّ ببطلانها على بُطلان أصل القضيّة! [صفحه ۳۴]

پاورقى

[۱] إبراز الوهم المكنون، للصدّيق، الفصل الأوّل.

مسألة المهدى بين السلبيّات والإيجابيّات

مسألة المهدى بين السلبيّات والإيجابيّات

لقد حاول البعض الإيحاء ببطلان أحاديث المهدىّ المنتظر بطرق شتّى:

فمن ناحية تضعيف أسانيدها، تارة.

وهذا ما لم يفلح فيه، لما عرفت من اتّفاق أهل الحديث من العلماء كافّةً على صحّة قسم منها، بحيث لا يقبل الإنكار.

فلجأ إلى النغمة القديمة التى ضرب على وترها المستشرقون الحاقدون على الإسلام المحمّدى، وتبعهم أذنابهم المستغربون من أمثال

أحمد أمين المصرى، وهى: اتّهام الشيعة بوضع أحاديث المهدىّ المنتظر.

وسيأتى منّا كلام حول تفنيد هذه المزعومة الباطلة.

فاعتمد على عنصرين هما بيت القصيد فى بحثه:

الأوّل: عدم معقولية مجموعة من الأحاديث المنقولة فى شأن المهدىّ، وهو ما يسمّيه بالنقد العقلى للحديث.

الثانى: استغلال مجموعة من أهل الدنيا والمشعوذين والخلفاء، لفكرة المهدىّ المنتظر، لادّعائهم المهدوية، والتحايل على الناس بذلك، ممّا لا تخفى أضراره وأخطاره على الدين والأُمّة، ماضياً، ومستقبلاً.

وقد ركّز فى خلال ذلك على سلبيّات للقضيّة.

فنقول:

أمّا الأمر الثانى: فممّا لا ريب فيه أنّ مسألة المهدىّ قد استغلّت من قبل الكثيرين فى طول تاريخنا المديد، وحتى هذه الأيّام.

فادّعاها بعض المشعوذين ممّن يحاول السيطرة على عقول الناس [صفحه ۳۵] وأفكارهم باستخدام هذا الاسم المقدّس الذى يأمل الناس فى صاحبه: الهدى والخير والعدل.

كما قد أُلصقتْ صفة «المهدىّ» ببعض الثوّار المصلحين، من قبل أنصارهم تفاؤلاً بأن يكون هو الموعود به على لسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

إلّا أنّ هذا الاستغلال، ليس مَدعاةً لإنكار أصل حقيقة المهدىّ الذى هو من الثوابت عند المسلمين على طول التاريخ.

ووجود الخطأ فى التطبيق، أو سوء النوايا فى بعض الأحيان، وتعمّد البعض للدجل، لا تؤدّى إلى إنكار الحقيقة الثابتة.

وبهذا الصدد أجاب الشيخ محمّد الخضر حسين، فقال:

وإذا أساء الناس فهم حديث نبوىّ، أو لم يُحسنوا تطبيقه على وجهه الصحيح، حتى وقعت وراء ذلك مفاسد، فلا ينبغى أن يكون داعياً إلى الشكّ فى صحّة الحديث، والمبادرة إلى إنكاره.

فإنّ النبوّة حقيقة واقعة بلا شبهة، وقد ادّعاها أُناس كِذباً وافتراءاً، وأضلّوا بدعواهم كثيراً من الناس، مثل ما تفعله طائفة القاديانية، اليوم.

فليس من الصواب إنكار الحقّ من أجل ما لصق به من باطل. [۱] .

وكذلك الخلافة عن الرسول، منصب حقّ، لكن لا يمكن إنكارها باعتبار استيلاء مجموعة من الجهلة والقتلة والظلمة والفسقة، على أريكتها، وتسمية الواحد منهم نفسه «أمير المؤمنين!».

وقال ناصر الدين الألبانى: إنّ كثيراً من الأُمور الحقّة يستغلّها مَنْ ليس أهلاً لها.

فالعلم – مثلاً – يدّعيه بعض الأدعياء، وهو فى الواقع من الجهلاء.

فهل يليق بعاقلٍ أن ينكر العلم بسبب هذا الاستغلال؟! [صفحه ۳۶] فكذلك فلنعالج عقيدة المهدىّ، فنؤمن بها كما جاءت فى الأحاديث الصحيحة، ونُبعد عنها ما أُلصق بها بسبب أحاديث ضعيفة [أو أعمال أُناس جاهلين أو مغرضين].

وبذلك نكون قد جمعنا بين إثبات ما ورد به الشرع وبين الإذعان لما يعترف به العقل السليم. [۲] .

وقال العقّاد: إنّ وجود مُتَمَهْدِين من المجانين وأشباه المجانين، يخرجون فى بعض الأزمان، ويحصل بسببهم على المسلمين أضرار كثيرة، لا يؤثّر فى التصديق بمَنْ عناه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فى الأحاديث الصحيحة، وهو «المهدىّ الذى يصلّى عيسى بن مريم عليه السلام خلفه».

وما ثبت عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم يجب التصديق به، ويجب القضاء على كلّ مُتَمَهْدٍ، أو غير مُتَمَهْدٍ يُريد أن يشقّ عصا المسلمين ويفرّق جماعتهم.

والواجب قبول الحقّ وردّ الباطل، لا أن يُردَّ الحقّ ويُكذَّبَ بالنصوص، من أجل أنّه ادّعى مقتضاها مدّعون مُبطلون دجّالون. [۳] .

وها هم المسلمون – كافّة – يتصدّون لكلّ ادّعاء مزيّف بالمهدويّة من قبل الدجّالين.

وها هم الشيعة الإماميّة، وهم أكثر الطوائف دعوةً ودعاءاً للمهديّ المنتظر باعتباره إماماً لهم، وينادون باسمه علناً، يقفون ضدّ كلّ دعاوى المهدوية بالباطل، مثل موقفهم المشرّف ضدّ البابية التى تزعّمها «على محمّد الشيرازى» فى القرن الماضى.

وقد أفتى علماؤهم بوجوب قتله، فأُعدم.

وكذلك هم بالمرصاد لكلّ من تُسوّل له نفسه مثل تلك الدعوى من [صفحه ۳۷] المبطلين!

إلّا أنهم، مثل سائر المسلمين، ينتظرون المهديّ الموعود الذى «يملؤ الأرض عدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً» ويميّزونه بما ثبت عندهم من علامات الظهور، ووضوح برهان ذلك النور.

وأوّل كلّ أدلّته وعلاماته إجماع المسلمين على قبوله، واستقبال دعوته والدخول فى رايته وحزبه.

وأمّا دعوى عدم معقوليّة ما جاء فى أحاديث المهديّ: فإنّما مثّل لذلك ببعض الأحاديث المشتملة على تفاصيل الحديث عن شؤون المهديّ.

وسواءً كان المعترض محقّاً فى دعواه عدم المعقولية، أم كان مبطلاً؟ فإنّ تلك الأحاديث، إنّما هى آحاد جاءت من طريق الأفراد فهى – صحّت أو ضعفت – لا تشكّل حجّة شرعيّة، وليست هى معتمد العلماء، ولا تدخل فى البحث عندهم، لأنّها لا تفيد علماً، ولا عملاً.

وليست هى إلّا كسائر الأحاديث الواردة فى قصص الأنبياء الماضين، وأحاديث سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة، وأخبار التاريخ وحوادثه، وغير ذلك من الأُمور التى يعتمد اعتبارها والالتزام بها على عرضها ومقارنتها وغربلتها وتمييزها سنداً، ومتناً، ثمّ الترجيح بينها، واختيار الأوفق للأدلّة منها.

فليس ما عرض فى هذا المجال خاصّاً بأحاديث تتحدّث عن المستقبل فقط، بل أحاديث الماضى – وحتى الحال – تحتاج إلى مثل هذا النقد، المستلهَم أساساً من مزاولات العرف، وقرائن الحال والمقال.

والملاك فى الجميع – الماضى والحال والمستقبل – واحد، وهو كونها جميعاً من «الغيب» الذى لا يُعلم إلّا عن طريق المخبر الصادق، والعارف.

وبما أنّه من المنقول ويعتمد على السماع، فالملجأ الوحيد هى الأخبار والأحاديث الراوية لذلك، لا غير. [صفحه ۳۸] ولكنّ الأمر بالنسبة إلى المؤمنين بالنصوص الدينيّة مختلف، فلو جاء القرآن الكريم، الذى هو «الوحى المعجز» أو جاء به الحديث الشريف، الذى هو «وحيٌ غير معجز» فإنّهم يؤمنون بذلك اعتماداً على الإيمان باللّه والرسول.

والسرّ فى ذلك: أنّ اللّه تبارك وتعالى، وإن كلّفنا بالاستمداد من العقل وتحكيمه، إلّا أنّ ذلك متصوّر فيما طريقه العقل فقط، وأمّا ما لا طريق للعقل فى الحكم فيه فإنّه تعالى كلّفنا باتّباع الرسل، والأخذ منهم، والاعتماد على ما ينقلونه من أخبار الشرع وغيره، واتّباعهم فيما يفعلونه والتزام ما يقرّرونه.

فالشرائع السماوية تعتمد على عنصر «التبليغ» ويتقرّر الواجب على المسلم عند «البلوغ».

ومهمّة الرسل هو إيصال الأحكام والحقائق والمعارف إلى البشر، وإتمام حجّة البلوغ عليهم.

أمّا المؤمنون فهم مكلّفون بالتزام ما وصل إليهم وبلغهم من كلام الرسل.

قال اللّه تعالى: «وما آتاكم الرسولُ فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا». [۴] .

ولمّا كانت الشريعة الإسلامية تعتمد عنصر النقل والبلوغ، فقد قرّر علماء الدراية والمصطلح، قواعد محكمة متينة لضبط أُمور الرواية والنقل، وهى قواعد لم تسبقهم الأُمم فى كلّ الحضارات إلى ذلك، سواء فى ذلك الإلهيّة أم غيرها.

وقد أصبح النصّ الإسلامى على أثر ذلك من أحكم النصوص المعتمدة على أُسس من العرف والوجدان والعقل، فى تحديد الطرق المأمونة فى «توثيق النصوص».

وهـذا من فضل اللَّه على هـذه الأمّـة المحمّديـة، إذ وُفّق علماؤهم لبذل الجهود الكريمة لحفظ هذا الدين وهذا التراث، وصـيانة أَصوله وفروعه من التحريف والتصحيف، والحمد للَّه ربّ العالمين. [صفحه ۳۹] ومن هنا، فإنّ الحديث الشريف إذا صدر من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وثبت نقله، وصحّ طريقه، وسلم متنه، وبلغ الإنسان نصّه، فهو مُلزم باعتقاد صدقه تصديقاً للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، والتزاماً بالقواعد المقرّرة، والأُصول المقبولة.

وإذا كان مضمون الحديث ممّا لا يُعرف إلّا من الغيب، كأُمور الماضى وحوادثه، والمستقبل وتوقّعاته، فإنّ طريق معرفته ليس إلّا النقل والسماع والأخبار.

فإن أمكن العقل إدراك ذلك، بأدلّته وأساليبه وأدواته، كان النقل مؤكّداً، والمنقول مرشداً إلى المعقول.

ولو تخالف المنقول مع المعقول، لزم تأويل المنقول ليوافق ما يقوله العقل ويؤكّده، وإلّا ضرب به عرض الجدار، إلّا أنّ مثل هذا شاذّ فى الأخبار، لا يعمل به.

وأمّا ما لا يدخل فى مجال درك العقل، وتقف أدواته وأدلّته دونه، فلا معنى للاستناد إلى عدم فهم العقل له للردّ عليه وإنكاره.

وفى خصوص هـذا المورد يجب على المؤمن أن يصـدّق بما يصله بالطرق المأمونـة، ويستفيد من متنه حسب الموازين المتعارفة بين أهل اللغة، وحسب المقدور من الأعمال، وبما لا يخالف دليلاً آخر من أدلّة الشرع المسلّمة.

وأحاديث المهدىّ المنتظر، من هذا القبيل: فإنّها من أخبار المستقبل الغيبيّة، وليست ممّا للعقل إلى نفيه أو إثباته سبيل، إذ هو أمر خاصّ، والعقل إنّما يحكم فى الكلّيّات ويدركها، وليس فى الالتزام بما تدلّ عليه الأحاديث ما يؤدّى إلى المحالات العقلية، أو مخالفة للمسلَّمات العقلية.

بل العقل إنّما يذر هذا الأمر فى بُقعة الإمكان، ما لم يقع على امتناعه برهان، وليس على اللَّه بمستبعد أن يدّخر لهذه الأُمّة المؤمنة المجاهدة شخصاً «مهديّاً» يهديهم إلى الفلاح وهو يقول: «والّذين جاهدوا فينا لنهدينّهم سبلنا». [۵] . [صفحه ۴۰] وقد صحّت الأحاديث والروايات التى بلّغ فيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هذا الوعد إلى الأُمّة، بأنّ اللَّه سيبعث فى آخر الزمان رجلاً من أهل البيت اسمه «المهدىّ».

فما المانع من تصديقها؟!

وأىّ دليل عقلىّ يمنعه؟!

وأمّا الجزئيّات والتفاصيل، فقد أكّدنا مراراً على أنّها ليست بمثابة «الأصل المذكور» فى التواتر والثبوت، وإنّما جاءت بها الأخبار الآحاد المتفرّقة، ولم تتمّ بها الحجّة القاطعة.

ولو صحّ طريقها وسندها:

فلو عارضها دليل آخر، من نقل مقطوع، أو عقل جازم ولم يمكن تأويلها بما يوافق ذلك، لزم رفضها، وعدم الالتزام بها.

لكن ذلك لا يعنى - إطلاقاً - إنكار أصل مسألة المهدىّ المنتظر، الثابت بالأخبار الكثيرة، والمجمع عليه بين طوائف المسلمين.

وقد ذكر العبّاد فى ردّه على بعض منكرى المهدىّ ما نصّه: إنّ خروج المهدىّ فى آخر الزمان من الأُمور الغيبيّة التى يتوقّف التصديق بها على ثبوت النصّ فيها عن رسول اللَّه صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ثبتت النصوصُ فى خروج المهدىّ عن رسول اللَّه صلى الله عليه وآله وسلم فى آخر الزمان، وأنّ عيسى بن مريم عليه السلام يصلّى خلفه.

والّذين قالوا بثبوتها هم العلماء المحقّقون وجهابذة النقّاد من أهل الحديث.

والواجب تصديق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما يُخبر به من أخبار، سواء كانت عن أُمور ماضية، أو مستقبلة، أو موجودة غائبة عنّا. [۶] . [صفحه ۴۱]

پاورقى

[۱] نظرة فی أحادیث المهدیّ المنشور فی مجلّة «التمدّن الإسلامی» الدمشقیّة.

[۲] مقال حول المهدیّ، فی مجلّة التمدّن الإسلامی – الدمشقیّة.

[۳] الردّ علی من أنکر المهدیّ، المنشور فی مجلّة الجامعة الإسلامیّة – المدینة المنوّرة، العدد ۴۵.

[۴] الحشر ۷: ۵۹.

[۵] العنکبوت ۶۹: ۲۹.

[۶] الردّ علی من أنکر أحادیث المهدیّ، المنشور فی مجلّة الجامعة الإسلامیّة – المدینة المنوّرة، العدد ۴۵، سنة ۱۴۰۰ ه.

و أمّا إیجابیّات مسألة المهدی

و أمّا إیجابیّات مسألة المهدی

إنّ فکرة المهدیّ الموعود، وبالصورة المشترکة بین الأحادیث، لها جوانب إیجابیة، تتوافق علیها أدلّة العقل والعرف، والتدبیر، حتی ولو أغفلها مثل عقل المنکر! بل تصوّرها من السلبیّات.

«فانتظار الفرج» الذی هو تعبیر شائع عن رفض الیأس، وعن عدم القنوط من الرحمة الإلهیّة، هو أمر جدّ مهمٍ لمن تحوطه المشاکل ویصبح فی مأزق منها، وتکاد تقضی علیه، لولا رجاء رحمة اللّه!

وقد عُدَّ «انتظار الفرج عبادة» من الأحادیث الواردة بطرق عند الشیعة والسُنّة، فی غیر قضیّة المهدیّ الموعود.

«والمهدیّ» هو تطبیق عملی وعینیّ لفکرة «الانتظار» للفرج عند الشدّة، وذلک عندما یعمّ الدنیا الظلمُ والجور، ویخیّم الیأس علی الجمیع، ویخمد صوت العدالة، فیکون «المهدیّ» فَرَجاً عامّاً، یملأ الدنیا عدلًا، ورحمة، وخیراً.

وقد اضطرّ المنکر إلی أن یعترف بهذه الحقیقة، فهو یقول:

شیوع هذه الفکرة وانتشارها بین المظلومین شی ء طبیعیّ، فهی بؤرة الضوء فی ظلام دامس، وواحة الأمل والأمان فی دنیا الإنسان المقهور. [۱] .

فإذا کان شیئاً طبیعیاً، فهو سُنّة اللّه فی الخلق.

ولکنّه ینسی هذه الحقیقة عندما ینحاز إلی التأکید علی السلبیّات، فیقول:

إنّ الاستسلام للظلم، إلی أن یخرج مبعوث إلهیّ لیزیله یُعتبر عبثاً، وتخدیراً للناس، انتظاراً لأمل لن یتحقّق، ودفعاً للشعوب الإسلامیّة إلی أن ترجو الخلاص بطریق یُخالف سُنّة اللّه فی الکون. [۲] .

فالذی یظهر لنا فی ردّه: [صفحه ۴۲] أوّلًا: إنّ الأمل فی نفسه مدعاة لعدم الاستسلام، وإلّا لم یُسَمّ أملًا، ولیس أمر تحقّقه وعدم تحقّقه بعد ذلک أمراً مؤثّراً فی کونه أملًا، وفی کونه مانعاً عن الیأس وضدّ تأثیره.

ولذلک قد یکون الأمل خائباً، وقد لا یخیب بل یتحقّق، وإذا کان الأمل باللّه، وبوعده بالخلاص علی ید المهدیّ الموعود، فهل یحقّ لمؤمن أن یقول: إنّه لن یتحقّق؟!

وإذا قطعنا النظر عن الإیمان بالمهدیّ: فمن أین عرف هذا القائل أنّ هذا الأمل لن یتحقّق، حتی یجزم به؟!

ألیس هذا رجماً بالغیب، الذی لا یعترف به؟! وهل هذا منطق البحث العلمی الرصین؟!

وثانیاً: إنّ أحادیث المهدیّ لیس فیها ما یدلّ أو یشیر أدنی إشارة إلی أنّ المسلمین لا نهضة لهم، ولا عزّ، قبل خروج المهدیّ.

وهذا ما ذکره ناصر الدین الألبانی، وأضاف: فإذا وجد فی بعض جهلة المسلمین مَنْ یفهم ذلک منها، فطریق معالجة جهله أن یُعلّم ویُفهّم، لا أن تردّ الأحادیث الصحیحة بسبب سوء فهمه. [۳] .

أقول: وهذه النغمة مأخوذة من أحمد أمین [۴] ومن تبعه.

وقد ردّ عليه العبّاد بقوله: خروج المهدىّ فى آخر الزمان متّفقٌ مع سُنّة اللّه فى خلقه، فإنّ سُنّة اللّه تعالى أنّ الحقّ فى صراع دائم مع الباطل، واللّه تعالى يُهيِّئ لهذا الدين فى كلّ زمان مَنْ يقوم بنصرته، ولا تخلو الأرض - فى أىّ وقت - من قائم للّه بحجّته، والمهدى فردٌ من أُمّة محمّدصلى الله عليه وآله وسلم، ينصر اللّه به دينه فى الزمن الذى يخرج فيه الدجّال، وينزل فيه عيسى بن مريم عليه السلام من السماء، كما صحّت الأخبار بذلك [صفحه ۴۳] عن النبى الذى «لا ينطق عن الهوى ، إنْ هُوَ إلّا وحىٌ يُوحى». [۵] .

وثالثاً: أين ومتى كان «انتظار المهدىّ» سبباً للاستسلام؟! وكيف يحقّ للقائل أن يدّعى هذه السلبيّة؟!

وهؤلاء الشيعةُ، وهم من أشدّ الناس تمسّكاً بعقيدة المهدىّ المنتظر، ويتوقّعون ظهوره وخروجه، بفارغ الصبر وبكلّ إلحاح، تصديقاً لإخبار النبىّ الصادق محمّد صلى الله عليه وآله وسلم.

وهم مستهدَفُون من أجل عقيدتهم هذه بشتّى أنواع التهم والقذف والتسخيف، حتى من قِبَل بعض إخوانهم، الّذين يُشاركونهم فى الإسلام.

فبالرغم من التزامهم الأكيد والقوىّ بانتظارالمهدىّ حتى أصبحت ميزةً لهم خاصّة، وكأنّهم وحدهم أُمّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم الذى أخبر بظهور المهدىّ ووعد به وأمر بانتظاره والائتمام به!

فمع كلّ ذلك، ها هم الشيعة اليوم، يقفون فى الصفّ الأوّل فى كلّ الحركات الثورية على الظلمة والمعتدين، وهم يمهّدون للمهدىّ ودولته بكلّ ما أُوتوا من حَوْل وطَوْل، ويُعِدُّون ما استطاعوا من قوّة ومن رباط الخيل، يُرهبون به عدوّ اللّه، وأعداءهم الكافرين من اليهود والنصارى وأذنابهم من السلفية والعلمانية والبعثية، وأتباع الحكومات المستسلمة اسماً، والمستعمرة فكراً وعملاً.

وهم يعتقدون أنّ ما يقومون به هو «تمهيد» لسلطان المهدىّ، وزعزعة للثقة عن قلوب الطغاة والظلمة، وهم الرافضون لكلّ أشكال التعنّت فى الحكم، ما مضى منه وما هو قائمٌ باسم الإسلام، ويرفضون كلّ تعنّت وفساد واعوجاج فى العقائد والعمل، ويلتزمون - ما أمكنهم - بتطبيق أحكام الإسلام وتحكيم قوانينه على الأرض. [صفحه ۴۴] ولقد أصبح الشيعة رمزاً لكلّ ثائر مؤمنٍ متطلّعٍ إلى الحقّ والعدل، فى كلّ الأرض الإسلاميّة، وحتى غير الإسلاميّة.

وأصبحت الحكومات الجائرة، إسلاميّة وغيرها، تتّهم كلّ مُطالب بالحريّة، ورافضٍ للظلم والجور، بأنّه شيعىّ، أو مرتبط بدولة الشيعة، أو مُتعاطف مع الشيعة، أو يستمدّ منهم مالاً وسلاحاً، وغير ذلك من التهم، التى لا واقع لها! فإنّ فى المتحرّكين مَنْ لا يعترف بالشيعة ولا بدولة الشيعة!

إنّ هذا الواقع، أدلّ دليلٍ على بُطلان ما يدّعيه القائل بسلبيّة عقيدة المهدىّ المنتظر، بأنّها تؤدّى إلى الاستسلام للظلم.

وأمّا فلسفة الانتظار الذى تبتنى عليه فكرة «المهدىّ المنتظر» فقد شرحها واحد من كبار علماء الشيعة الإماميّة فى القرن الرابع الهجرىّ، وهو علىّ بن الحسين بن موسى، ابن بابَوَيْه، أبو الحسن، القُمىّ (ت۳۲۹) فى مقدّمة كتاب «الإمامة والتبصرة من الحَيْرة» الذى ألّفه لمعالجة هذا الأمر بالخصوص، فإنّه ذكر عِللاً خمساً «للانتظار» هى من إيجابيّات «المهدىّ المنتظر» فلنقرأها:

قال:

ولكنّ اللّه - جلّ اسمه - جعله أمراً «منتظَراً» فى كلّ حين وحالاً «مرجوّةً» عند كلّ أهل عصر:

۱ - لئلّا تَقْسُوَ - بطول أجلٍ يضربه اللّه - قلوبٌ.

۲ - ولا تُسْتَبْطَأَ - فى استعمال سيّئةٍ وفاحشةٍ - موعدةُ عقاب.

۳ - وليكون كلُّ عاملٍ على أُهْبَةٍ.

۴ - ويكون من وراء أعمال الخيرات أُمنيّةٌ، ومن وراء أهل الخطايا والسيّئات خشيةٌ وردعةٌ.

۵ - وليدفع اللّه بعضاً ببعض. [۶] . [صفحه ۴۵] وقد وفّقنى اللّه للعثور على ذلك الكتاب وتحقيقه منذ سنوات، وقد شرحت هذه القطعة من كلامه بما يُناسب إيراده هنا، فقلتُ:

هـذه خمس عللٍ ذكرهـا المؤلّف «للغَيْبـة» وهى أسـرار «الانتظـار» يمكننا أن نقف لشـرحها على صـفحات كثيرة، لكنّنا نشـير فى هـذا المجال إلى مختصر من القول:

الأمـر الأوّل: أشـار به إلى «الأمـل» الـذى تبعثه الغَيْبـة فى نفـوس المستضـعفين، وأنّ «الانتظـار» لا ـ يزرع فى قلوبهم: القسوةَ، والخمودَ، واليأسَ، بل: يخلق فى نفوسهم: النشاطَ، والوثبةَ، والبأسَ.

لأنّهم بالإيمان بالغَيْبـة لا يجهلون المصير، كما يتخيّلُ المبطلون، بل هم على موعـدٍ إلهىّ، واثقون من التحرّر بقيادة حكيمـةٍ مـدعومةٍ بالنصر الإلهى.

والأمر الثانى: يُشير به إلى حساب الطواغيت المسيطرين على رقاب الناس، فإنّ الغيبة تبعثُ فى أعماقهم رُعْباً لا يهدأ، لأنّهم لا يعلمون متى يأتى وعْدُ اللّه بعذابهم؟ «فإنّه آتيهم من حيث لا يشعرون».

إنّ جهلهم بالمصير، يُرْبكهم، ويجعلهم فى ريبٍ ممّا يقومون به من الظلم والفحش، لأنّهم: «يحسبون كلّ صيحة عليهم».

والأمـر الثـالث: – وهو أهمّ الأُمور –: أنّ الغيبـة تجعـل الإنسـان المؤمن، العامل فى سبيل اللّه، فى حالـة الإنـذار القصوى، دائماً، وعلى استعداد تامٍّ، لكى يقوم بدوره فى كلّ حين.

يَعُدُّ الأيام، بل الساعات، ليحين الحين، لكى ينطلق نحو الهدف.

إنّه لا بُدَّ أن يهيّئ حاله بكامل العُدَّة من الصلاح، والسلاح.

إنّ «الانتظار» على هذا يعنى عملية استنفار مستمرّة لجُند حزب اللّه، العاملين.

فما أعظم ذلك من حكمةٍ! [صـفحه ۴۶] والأمر الرابع: أنّ الوعد والوعيد، والتبشـير والإنذار، لَمِمّا اعتادت النفوس على الاهتمام بهما، والاعتمـاد عليهمـا فى الحيـاة، بـل إنّ مبنى الناس فى إقـدامهم أو إحجامهم، على الأمانىّ والآمال بما يبشّـرهم، أو على أساس الخوف والفزع ممّا يُنذرهم.

لهذا، فإنّ «الانتظار» يكون لعامل الخير أُمنيّةً يرجوها ويأملها، فيستمرّ على عمل الخير.

ويكون لعامل الشرّ خوفاً كامناً يتبعه، ووحشة تلاحقُه، فتردعه عن شرّه، وتكفّه عن اتّباع سريرته الشِرّيرة السيّئة!

والأمر الخامس: إشارة إلى سُنّة الحياة، فى التنازع على البقاء، وأن تبقى بعض الأُمور مجهولـة، كى تسـتمرّ عجلة الحياة فى السير، ولا تخمد جمرة الوجود عن الإثارة، ولكى يبقى للإنسان الخيارُ فى أن يختار الأفضل.

ولو كانت الحقائق – كلّها – واضـحة مكشوفـة، لَما كان فى اختيار الحقّ ميزة للمحقّين، ولـم يكن ابتعاد الإنسان عن الشـرّ مدعاةً للفرح والسرور.

كما إنّ فى ذلك إتماماً للحُجّة على المعاندين، ممّن اختاروا طريق الفساد، والظلم، والشـرّ، بينما الأخيار إلى جنبهم – أيضاً – يعيشون فى هذه الحياة!

ولكن «لولا دَفْعُ اللّهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ لَهُدِّمتْ صوامعُ وبيَعٌ وصلواتٌ ومساجدُ يُذكر فيها اسمُ اللّه». [۷] .

إنّ «إيجابيّات الانتظار» هذه التى ذكرها القُمّى فى القرن الرابع الهجرى، هى مسـتلهَمة من واقع الحياة، وسُنّة اللّه فى خلقه، وهى منطبقة على كلّ حالات «الانتظار» التى كانت من قبل، ومن بعد، إلى عصرنا الحاضر.

وهـا هم المظلومون فى كـلّ بُقعـةٍ من الأرض، والمؤمنون فى الأرض الإسـلاميّة، تنطلق جموعهم المصدّقـة بالنبىّ صـلى الله عليه وآله وسـلم وأخباره بخروج المهدىّ [صـفحه ۴۷] ودعوته للتمهيـد له، وكلّهم فى فوران وتوقّع لحكم كلمـة اللّه، يثورون ضـدّ الحكومات الجـائرة، والحكّـام الطغـاة الفاسـدين من الملوك، والرؤسـاء والأُمـراء والوزراء، وكلّ دجّال لئيم، يتّكئ على أريكـة الحكم والسـلطة، بالباطل والزور، مُتقنّعاً باسم الإسلام!

والمسـلمون – أجمعـون – ينتظرون خروج المهـدىّ الموعـود ليحقّق النصـر الإلـهىّ بتمكين المستضـعفين فى الأـرض، بمنّه وكرمه. [

صفحه ۴۸]

پاورقی

[۱] تراثنا وموازين النقد (ص۱۸۵).

[۲] تراثنا وموازين النقد (ص۲۱۳-۲۱۲).

[۳] مجلّة التمدّن الإسلامى - الدمشقيّة، العدد ۲۲.

[۴] ضحى الإسلام، لأحمد أمين المصرى، ۳:۲۴۴.

[۵] الردّ على من أنكر أحاديث المهدىّ، مجلّة الجامعة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة، العدد ۴۵، السنة ۱۲.

[۶] الإمامة والتبصرة من الحيرة، لابن بابويه القمى (ت۳۲۹) تحقيق السيّد محمّد رضا الحسينىّ الجلالىّ، ص۱۴۴-۱۴۳، نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - بيروت ۱۴۰۸ ه.

[۷] الإمامة والتبصرة من الحيرة، بتحقيقنا، المقدّمة، ص۱۱۴-۱۱۲.

العقل و نقد الحديث

العقل و نقد الحديث

يمكن أن يعتبر العمود الفقرى فى مناقشات المنكرين لحقيقة المهدىّ هو مسألة نقد ما جاء فيه من الحديث عقلياً، وخلاصة ذلك: أنّ اعتماد العلماء إنّما هو على منهج نقد الأسانيد، دون المتون، وهذا لا يغنى عن البحث عن المتن مطلقاً، لأنّ المحدّثين أنفسهم وضعوا قاعدة مهمّة مفادها «صحّة السند لا تقتضى صحّة المتن».

ولهذا أكّد بعضهم على لزوم نقد المتن، وذكر مصادر لذلك، وذكر ضوابطه التى أنهاها إلى ۱۸ ضابطة.

وركّز فى النهاية على لزوم اعتماد العقل فى نقد المتن، مدّعياً إغفالهم له، فقال: إنّ إغفالَ الجانب العقلىّ، والاعتماد على صحّة السند - فقط - قد يجرّد الإسلام من أعظم ما فيه، وهو عدم مناقضته للعقل السليم والنظر الصحيح.

وقد نقل عن ابن الجوزى قوله: فكلّ حديثٍ رأيته يُخالف المعقول أو يُناقض الأُصول، فاعلم أنّه موضوع، فلا تتكلّف اعتباره.

ونقل عن أحمد بن حنبل وابن الجوزىّ قولهما بعدم الاعتماد على أخبار الملاحم، وما أخبر عن أمر مستقبل.

وطبّق هذا على «المهدىّ المنتظر» باعتباره من أخبار الملاحم، ومن أُمور المستقبل، وبما وجده - حسب عقله الوحيد - من مخالفات فى أخبار المهدىّ!

ولا نريد أن ندخل فى نقاش الجزئيات، ولكن نذكّر بأُمور كلّيّة فقط:

۱ - إنّ مصبّ النقد العقلىّ لأحاديث المهدىّ إنّما هو ذكر التفاصيل، دون أصل الفكرة، كما تدلّ عليه جميع الأمثلة التى ناقشها المنكرون! [صفحه ۴۹] وقد عرفتَ فى الفصل الرابع أنّ هناك فرقاً واسعاً بين الأصل، والتفاصيل، فى أحاديث المهدىّ.

۲ - وقد ذكّرنا أيضاً بأنّ العقل إنّما يدرك أحكاماً وقضايا عامّة وكلّيّة، ولا دخل له فى الأُمور والحوادث الخاصّة.

وقضيّة المهدىّ، الموعود، ليست إلّا أمراً شخصيّاً وغيبيّاً مستقبلاً، فلا مجال لتدخل العقل فيه، لا إثباتاً ولا نفياً.

فإقحام العقل وحكمه فى أمره، من قلّة المعرفة بالشؤون العقلية ومدى فعّاليّتها.

كما سبق أن ذكّرنا بأنّ ثبوت المهدىّ وانتظاره وخروجه لا يخالف قضيةً من قضايا العقل وأحكامه الثابتة، ولا يخالف أصلاً شرعياً، ولا فرعاً محقّقاً.

بل هو من الأُمور الخارجية، المحكومة عقلاً بالإمكان الخاصّ: فإن اقتضى شى ءٌ ثبوته، والالتزام به، ثبت ولزم، وإلّا فلم يقم دليل على امتناعه واستحالته، حتى يقال: إنّه مرفوض عقلاً.

هذا فی أصل قضیّة المهدیّ.

وأمّا التفاصیل: فلو کان شی ء منها معارضاً لأصل عقلیّ أو شرعیّ أو حتی فرع شرعیّ مجمَع علیه، فهو مرفوض.

وإلّا، فإنْ لم یصحّ سنده لم یجز نسبته إلی الشارع المقدّس، وإن صحَّ فهو خبر عادیّ، مثل سائر الأخبار غیر الملزِمة علماً ولا عملاً، وإذا لم تضرّ، لم یمنع مانع من الالتزام بها، وإن ضرّت لزمها حکم الضرر.

ثمّ إنّ الملاک فی رفض العقل لشی ء، أن تتّفق العقول – للمجموعة البشریة – علی رفضه، لا عقل شخص واحد!

فلو أقدم شخص علی الحکم علی الأحادیث بالبطلان، لمجرّد استبعاده الشخصیّ لها، واعتباره الخاصّ بأنّها لا تُعقل، فهو استبداد بالعقل! [صفحه ۵۰] وإن صدق فی دعواه عدم إدراکه لأمر ما من هذا النوع من التفاصیل، فهو معذور، لقصوره.

ولکون أمر التفاصیل لیس من أرکان الدین ولا ضروراته، فلا یحکم علیه من أجل إنکاره لها بالکفر.

وأمّا ابن خلدون:

فإنّما تعرّض لأحادیث المهدیّ بالنقد من جهتین:

الأُولی: المناقشاتُ السَنَدیة، بتضعیف أسانید ما أورده منها، وقد عرفت أنّه أورد (۲۸) حدیثاً فقط، وحکم بصحّة «القلیل أو الأقلّ منها».

وعلی فرض تضعیفها کلّها، فإنّها لا تمثّل إلّا بعض الأحادیث الواردة فی المهدیّ، ومن المعلوم أنّ نقد البعض لا یدلّ علی ما حکم به من ضعف الکلّ وإبطال أصل القضیّة!

وقد عرفنا وجه الخلل فی مواقف ابن خلدون من أحادیث المهدیّ سابقاً.

ولا بُدّ من الإشارة إلی أهمّ نقطة فی هذا المجال وهی: أنّ تبجّح أحدٍ بفعل ابن خلدون لا منشأ صحیح له، سوی الهوی.

فإنّ ابن خلدون لیس من أهل هذا المیدان، والحقّ الرجوع فی کلّ فنٍّ إلی أربابه – کما یقول السیّد الکتّانی –. [۱] .

لأنّ فنّ ابن خلدون وتخصّصه هو علم التاریخ، دون الحدیث الشریف ورجاله، والحدیث إنّما طریقه النقل، والخبراء فیه إنّما هم المحدّثون الّذین یقصدون طلبه، ویتحمّلون المشاقّ فی سبیل تحصیله، وهم العارفون بقواعده وأُصوله.

وقال السیّد الصدّیق الغماریّ: إنّ ابن خلدون لیس له فی هذه الرحاب الواسعة مکان، ولا ضُرِبَ له بنصیبٍ ولا سهم فی هذا الشان، ولا استوفی منه [صفحه ۵۱] بمکیال ولا میزان.

فکیف یُعتمد فیه علیه، ویرجع فی تحقیق مسائله إلیه؟! [۲] .

وقال الشیخ المحدّث النقّاد أحمد شاکر فی بعض تخریجاته لأحادیث مسند أحمد: ابن خلدون قد قفا ما لیس له به علم، [واللّه یقول: «ولا تقفُ ما لیس لک به علم»] واقتحم قُحَماً لم یکن من رجالها.

إنّه تهافتَ فی الفصل الذی عقده فی مقدّمته [لذکر أحادیث المهدی] تهافتاً عجیباً، وغلط أغلاطاً واضحة.

إنّ ابن خلدون لم یُحسِن فهم قول المحدّثین، ولو اطّلع علی أقوالهم، وفقهها ما قالَ شیئاً ممّا قال. [۳] .

وقال العبّاد فی ردّه علی ابن محمود المقلّد لابن خلدون فی نقد أحادیث المهدیّ: إنّ ابن خلدون مؤرّخ، ولیس من رجال الحدیث، فلا یُعتدَّ به فی التصحیح والتضعیف، وإنّما الاعتماد بذلک بمثل البیهقیّ، والعقیلی، والخطّابی، والذهبیّ، وابن تیمیّة، وابن القیّم، وغیرهم من أهل الروایة والدرایة الّذین قالوا بصحّة الکثیر من أحادیث المهدیّ. [۴] .

فکیف یُرکن إلی ابن خلدون فی مثل هذا العمل المهزوز علمیّاً، فی تضعیف أحادیث المهدیّ؟!

والجهة الثانیة التی اعتمدها ابن خلدون فی نقده لأحادیث المهدیّ، هی: قاعدته الاجتماعیة المبتیّة علی أنّ العصبیّة هی دعامة الانتصار فی کلّ دعوة إلی الدین أو المُلک، ولا تتمّ بدونها دعوة، وهی لا توجد عند المهدیّ.

فهو یقول فی نهایة الفصل الذی عقده لذکر المهدیّ: الحقّ الذی ینبغی أن [صفحه ۵۲] یتقرّر لدیک: أنّه لا تتمّ دعوة من الدین والمُلک إلّا بوجود شوکةٍ وعصبیّة تظهره وتدافع عنه مَنْ یدفعه، حتی یتمّ أمر اللّه فیه.

وعصبيّة الفاطميّين، بل وقريش أجمع، قد تلاشت من جميع الآفاق، ووُجد أَممٌ آخرون قد استعلت عصبيّتهم على عصبيّة قريش إلّا ما بقى بالحجاز فى مكّة وينبع بالمدينة من الطالبيّين من بنى حسن وبنى حسين وبنى جعفر، وهم منتشرون فى تلك البلاد، وغالبون عليها، وهم عصائب بدوية متفرّقون فى مواطنهم وإماراتهم وآرائهم، يبلغون آلافاً من الكثرة.

فإن صحّ ظهور هذا المهدىّ فلا وجه لظهور دعوته إلّا بأن يكون منهم، ويؤلّف اللَّه بين قلوبهم فى اتّباعه، حتى تتمّ له شوكة وعصبيّة وافية بإظهار كلمته، وحمل الناس عليها.

وأمّا على غير هذا الوجه، مثل أن يدعو فاطمىٌّ منهم إلى مثل هذا الأمر فى أُفق من الآفاق، من غير عصبيّة ولا شوكة، إلّا مجرّد نسبةٍ فى أهل البيت، فلا يتمّ ذلك، ولا يُمكن! [۵] .

وبهذا المنطق يريد ابن خلدون أن ينفى الأحاديث الصحيحة التى وردت ووعدت بالمهدىّ المنتظر، ولكنّه منطق هزيل أمام النصّ والواقع:

فأوّلًا: حصره الأساس للانتصار فى عصبيّة النسب، أمر لا يوافق المنطق الإسلامى الرافض لكلّ أشكال العصبيّات والعنصريات، والداعى إلى الأُخوّة الإسلاميّة.

وثانياً: بطلان دعواه بالنسبة إلى الديانات والحركات الدينيّة التى قامت على الأرض ولا تزال، ممّا لا تعتمد على العصبيّة، بل تضادّها أحياناً كثيرة:

فهذه ثورة الإسلام التى قام بها النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم وليس معه من قومه إلّا القلائل، وأمّا الأكثرية فكانوا ضدّه بل هم من أشدّ الناس عليه، ولكنّه غلبهم ودحرهم [صفحه ۵۳] بإذن اللَّه.

وهذه الثورة الإسلاميّة فى إيران، قادها رجلٌ علوىّ وهو الإمام الخمينى، من دون أن ينتمى إلى عَصَبة وشوكة سوى العُلقة الربّانية التى كانت تربط مقلِّديه فى الفتوى به، وقد نصره اللَّه على «الشاه» الأعجمى الحسب والنسب، والذى كان يدعو إلى القوميّة الفارسيّة بأقوى الأساليب وبشكل منهجى ومدروس، لكنّ الشعب المسلم المؤمن، وقف مع الإمام العلوىّ، إلى حدّ الانتصار.

وثالثاً: إنّ المهدىّ المنتظر، له ممهّدون، يمهّدون له سلطانه، ويهيّؤن له أُموره، وإن لم يكونوا من عصبته، كما دلّت عليه أخبار متّفق عليها بين المسلمين، فلا ينحصر وجه ظهوره فى أن يخرج فى عصبته من الطالبيّين فقط.

ورابعاً: لو صحّت الأحاديث بخروج المهدىّ، فالمتّبع هو ما ورد فى متونها، وهى تدلّ على «ظهور رجل من أهل البيت يدعو إلى الرشد والهدى، ويحكّم كلمة اللَّه على سطح الكرة الأرضية».

وأمّا أنّه «يخرج فى الطالبيّين» خاصّة، كما يراه ابن خلدون، فليس بحجّة، ولم يتضمّنه حديث، ودليله عليه عليل، فلا يجب علينا الالتزام برأيه.

بل هو إن كان مؤمناً باللَّه والرسول، فالواجب عليه رفع يده عن نظريّته الهزيلة، والتزام ما وردت به الأحاديث الصحيحة. [صفحه ۵۴]

پاورقى

[۱] نظم المتناثر، للكتّانى، ص۱۴۶، آخر الحديث ۲۸۹.

[۲] إبراز الوهم المكنون، لأحمد الصدّيق الغمارى.

[۳] نقله العبّاد فى مجلّة الجامعة الإسلاميّة – المدينة المنوّرة، العدد ۴۵، رقم ۳ من مقال «الردّ على مَنْ كذّب أحاديث المهدىّ».

[۴] مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، العدد ۴۵.

[۵] مقدّمة ابن خلدون، ۳۲۸–۳۲۷.

هل مسألة المهدى، من العقائد؟

هل مسألة المهدى، من العقائد؟

إنّ بعض شيوخ أهل السُنّة حشروا الاعتقاد بالمهديّ ضمن عقيدة المسلم، فقال من اعترض عليهم:

كان ينبغى استبعاده.

لأنّ الشيعة يعتبرونه من العقيدة، لأنّه إمام، والإمام منها.

وإن كان من أشراط الساعة، فكان عليه أن يتذكّر أنّ أحاديثها من أخبار الآحاد التى لا تثبت بها عقيدة. [۱] .

نقول: إنّ الدليل الأوّل المذكور لاستبعاد كون أمر المهديّ من العقائد حسب عقيدة أهل السُنّة، جيّد:

فأهل السُنّة يرون الإمامة من فروع العمل الواجب على الأُمّة، لا من أُصول الاعتقاد الذى يُبتنى عليه الايمان، والمهديّ على فرض ثبوته وصحّة خبره إنّما هو خليفة، لا أكثر.

ولكن إذا صحّت الأخبار بمعنى المهديّ وتكاثرت إلى حدّ التواتر المفيد للعلم، فهى خارجة عن الآحاد.

وقد عرفت دعوى التواتر من عدّة من أعلام الحديث، فلماذا لا تثبت به العقيدة العلميّة؟!

وإذا لم يتمّ التواتر، لكن صحّت الأخبار، وبرئت أسانيدها من الغلط والسهو، وفرضنا أنّه لا يدخل مضمونها فى العقيدة، فهل يجوز للمسلم أن يرفضه، ويحكم بوضعه وبطلانه؟! [صفحه ۵۵] إنّ العلماء قرّروا فى مثل هذا أنّه: إذا لم يكن حديث المهديّ من العقائد، فهو ملحق بما يجب الالتزام به لا كمعتقد، بل باعتبار صدور الخبر الصحيح به.

كما قال الشيخ محمّد الخضر حسين: إذا ورد حديث صحيح عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بأنّه يقع فى آخر الزمان كذا، حصل العلم به ووجب الوقوف عنده، من غير حاجة إلى أن يكثر رواة هذا الحديث حتى يبلغ مبلغ التواتر. [۲] .

ولا أقلّ من عدّ هذه الأحاديث مثل أحاديث العمل التى يلتزم بها العلماء والفقهاء وجميع المسلمين باعتبارها صادرة من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حجّةً معتبرة، ودليلاً شرعياً على مداليلها، فيجب الالتزام بها على مَنْ يعتقد بالإسلام ديناً، وبمحمّد صلى الله عليه وآله وسلم نبيّاً.

أمّا ردّها ونبذها وتسفيه الملتزم بها، فهذا ما لم يلتزم به مسلمٌ لا قديماً ولا حديثاً، إلّا من قبل هذه الشرذمة ابن خلدون ومن لفّ لفّه، بأدلّة واهية. [صفحه ۵۶]

پاورقى

[۱] تراثنا وموازين النقد (ص۱۹۸).

[۲] نظرة فى أحاديث المهديّ، فى مجلّة التمدّن الإسلامى - الدمشقيّة.

مسألة وضع الحديث

مسألة وضع الحديث

حاول البعض جعل أحاديث المهديّ من موضوعات الشيعة ونقل عمّن سمّاهم «مؤرّخى الحركة الفكرية فى العالم الإسلامى» [۱] قولهم:

إنّ الوضع فى الحديث بدأ بشكلٍ متعمَّد لخدمة أغراض سياسيّة أيّام الفتنة بين علىّ ومعاوية، كما استغلّ الوضع لخدمة أغراض واتّجاهات ومناهج اعتقادية.

وإنّ بداية الوضع فى الحديث كانت على أيدى الشيعة الّذين وضعوا أحاديث كثيرة تفضِّل علياً وآل البيت على غيرهم من الصحابة. والحماس لآل البيت كلمة حقّ أُريد بها باطل، فقد تستّر بها أعداد كبيرة من الزنادقة، وضعيفى الدين، والموتورين من الشعوب التى ذهبت دولها، تطلّعاً إلى هدم الإسلام، وإضعاف السلطة العربية. [۲] .

وهـذه المسألـة ليست من البساطـة بحيث يُكتفى فى تأصيلها، والبتّ فيهـا، بهـذه الكلمات المنقولـة عن مجهولين ولو بعنوان «مؤرّخى الحركـة الفكريـة...» ولو أنّهـا دخلت فى عقول من ليس من أهـل هـذا الشأن، فإنّ تناقلها لا يخرجها عن الـدعوى المحتاجـة إلى البيّنة والبرهان!

ويمكن مناقشـتها توّاً من خلال هـذه الكلمات المنقولـة نفسـها، فإذا كانت [صـفحه ۵۷] الأغراض السياسـيّة هى وراء وضع الحـديث، واستغلّ الوضع لخدمة أغراض واتّجاهات ومناهج اعتقادية.

فلماذا لا يكون الاتّجاه المخالف للشيعة هو الذى بدأ بالوضع؟!

وإذا كان الحماس لآل البيت كلمة حقّ أُريد بها باطل، فلماذا لايكون الحماس للصحابة كلمة حقّ أُريد بها باطل؟!

ولمـاذا لا تكون أعـداد كبيرة من الزنادقة وضـعيفى الـدين والموتورين من الشعوب التى ذهبت دولها، وضـعوا الأحاديث فى فضائل الصـحابة، تطلُّعاً إلى هدم الإسـلام، ليتقرّبوا بذلك إلى الخلفاء الولاة، ليتمكّنوا من القضاء على هذا الدين بقتل الأتقياء والوعّاظ الّذين كانوا يحاربون الانحراف عن الدين القويم، وخاصّة العلماء من أهل بيت النبىّ وصحابته الأبرار؟!

والدليل على ذلك، أنّ هؤلاء الأتقياء، وعلماء أهل البيت والصحابة كانوا هم الضحايا والمطارَدين طيلة حكم الخلفاء فى القرن الأوّل. حتى أُبعد من أُبعد، ونُفى من نُفى، وحُبس من حُبس، وقُتل من قُتل، حرباً، أو صبراً!

ولماذا لا يُنسَبُ وضع الحـديث إلى قريش، التى أسـلمت رغماً على أنفها، وخاصّـة مسـلمة الفتح، الّذين لم ينفكّوا عن حرب الإسـلام حتى آخر لحظة من استسـلامهم، ولمّا توفّى النبىّ صـلى الله عليه وآله وسـلم لم يألوا جهداً فى زعزعة كيان الإسلام بإبعاد أهل البيت، والصحابة الكرام، وإيذائهم وحبسهم.

فلمـاذا لا ـ يُنسب إليهم وضع الحـديث بهـدف هـدم كيان الإسـلام، الّـذى أفقـدهم عزّهم وكرامتهم الجاهليـة، فلمّا لم يجـدوا بُـدّاً من الاستسلام أخذوا فى التخريب السرّى، والتسلّل إلى مناطق النفوذ والسلطة من خلال التزلّف إلى الحكّام والسير فى ركبهم؟!

ولماذا يخصّ الوضع بالأُمم الأُخرى الّذين دخلوا الإسـلام فقط؟! [صـفحه ۵۸] وإذا صحّ القول بأنّ الشـعوب الأُخرى – وليس الشعب العربى – هم الّـذين قـاموا بـالوضع للحـديث، لأـنّ الإسـلام أفقـدهم عزّهم ودولتهم، فلماذا يخصّ الوضع بإيران القديمـة، دون الروم، واليهود، والنصارى الموجودين فى الشام وفلسطين وبلاد الروم المغلوبة كذلك؟!

ثمّ إنّ إيران القديمـة التى يؤكّد على نسـبة الوضع إليها، لم تكن – حين الوضع للأحاديث – فى القرون الأُولى شـيعيّةً، بل كانت كلّها من أهل السُنّة، فعلى ذلك الأساس، هل يُحكم بوضع ما نقلوه من أحاديث فضائل الصحابة؟!

بينما البلاد العربيّة كانت مليئة بالشيعة، وخاصة المدن الكبرى!

بل كانت إيران فى زمن الفتنـة وما بعدها إلى قرون سبعة «سُـنيّة» المذهب، ولـم يدخل التشيّع إلى إيران بشـكل رسـمى إلّا بعد القرن السابع.

بينما كان التشيّع منتشراً بين العرب وفى البلاد العربية منذ القرون الأُولى!

فإلى متى يبقى كُتّاب أهل السنّة على هـذا «التلّ» من المزاعم الكاذبة يتناقلونها من دون خجلٍ! ولا يُحاولون النزوح عنها رغم «غروب شمس»الاتّهامات والعصبيّة والدَجَل؟!

وإلى متى يقصع كلّ كاتب بِجِرّة مَنْ سبقه، من دون تأمّل فى المنقولات وأبعادها؟!

وإلّا، فمن الواضح الذى يعترف به كلّ حرٍّ: أنّ فى روايات المهدىّ، وبطرق أهل السُنّة، لا الشيعة، ما رواه كعب الأحبار «اليهودىّ الذى انبهر بعلمه الكثيرون.. فقد استغلّ ثقة الرواة فيه، وجعل من مسألة المهدىّ معرضاً لمفاخر اليهود». [۳] .

مع أنّ كعباً ليس محسوباً على الشـيعة، إطلاقاً، بل هو من الموثوق بهم عند أهل السُـنّة، اعتمدوا عليه، وملأوا كتبهم من مرويّاته، وفيها الكثير من الإسرائيليّات [صفحه ۵۹] المكذوبة على اللّه ورسوله.

فلمـاذا لا ـ يُـثير وجود هـذا اليهودىّ المحترف، وأخبـاره فى كتب أهـل السُـنّة، أن يكون لليهود، بواسـطة كعب هـذا، تـأثير على الفكر السُنّى؟!

ولكنّهم يصرّون على أنّ الفكر الشيعى قد تأثّر باليهودية من خلال عبد اللّه بن سبأ اليهودى الآخر المحسوب على الشيعة.

مع أنّ الشيـعة يتـبرّأون من ابن سـبأ، وتروى كتب التاريـخ والرجـال أنّ الإمـام عليّاً عليه السـلام قتله وأحرقه بالنـار، وهو من المنبوذين الملعونين عندهم، ولا تعتمد له رواية فى كتبهم.

أمّا كعب فيتمتّع بكلّ ثقة واحترام عند علماء أهل السُنّة! يمجّدون به وبعلمه، ويتناقلون خرافاته الإسرائيليّة.

فهل هذا منطق العدالة؟!

أو هل هذا عدالة الكتاب والقلم؟!

وهل هو موضوع قابل للإلقاء فى محاضرة علميّة رصينة؟!

ثمّ إنّ لنا حديثاً آخر فى موضوع «وضع الحديث» ونسبته إلى الشيـعة، ذكرناه مفصّـلًا فى كتابنا «تدوين السُـنّة الشـريفة» [۴] فلا نعيده حذراً من الإطالة.

وأمّا رأى علماء السُنّة فى اتّهام الشيعة بوضع أحاديث المهدىّ، فقد قال الشيخ محمّد الخضر حسين:

يقول بعض المنكرين لأحاديث المهدىّ جملةً: إنّ هذه الأحاديث من وضع الشيعة، لا محالة.

ويُرَدّ هـذا: بأنّ هـذه الأحاديث مرويّة بأسانيـدها ومنها ما تقصّـينا رجال سـنده فوجـدناهم عُرفوا بالعدالة والضـبط، ولم يتّهمه أحد من رجال التعديل والتجريح [صفحه ۶۰] بتشيّع مع شهرة نقدهم للرجال. [۵] .

وقد ردّ العبّاد هذه المزعومة، فقال:

ما قالوه من أنّ فكرة المهدىّ نبعت من عقائد الشـيعة وكانوا هم البادئين باختراعها، وأنّهم اسـتغلّوا أفكار الجمهور... وضعوا الأحاديث يروونها عن رسول اللّه صـلى الله عليه وآله وسـلم فى ذلك وأحكموا أسانيـدها، وأذاعوها من طرق مختلفـة وصـدّقها الجمهور الطيّب لبساطته!

فقال العبّاد: هذا القول يشـتمل على تنقيص سـلف هذه الأُمّة، أوعية السُنّة ونقلة الآثار، والنيل منهم ووصف أفكارهم بالسذاجة، وأنّهم يصدّقون بالموضوعات لبساطتهم.

ولا شكّ أنّه كلام فى غاية الخطورة. [۶] . پاورقى

[۱] من هم هؤلاءـ مجهولـو الهويـة؟! والحسب؟! والنسب؟! الّذين تعلّمـوا على أيـدى ماسـينيون اليهودىّ، وجولـد زيهر، وفـان فلوتن، وغيرهم من صـنائع الصـهيونية والصـليبيّة الحاقدة على الإسـلام والمسـلمين، من أمثال أحمد أمين، وطه حسـين، وقاسم أمين، وجرجى زيدان، ذيول الغرب وأبواقه!!.

[۲] تراثنا وموازين النقد (ص۹-۱۶۸).

[۳] تراثنا وموازين النقد (ص۱۹۵).

[۴] اُنظر: تدوين السُنّة الشريفة، ص۵۰۴-۴۹۷.

[۵] نظرة فى أحاديث المهدىّ، مجلّة التمدّن الإسلامى - الدمشقية.

[۶] مجلّة الجامعة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة، العدد ۴۵.

مسألة الوحدة، و رواية الحديث

مسألة الوحدة، و رواية الحديث

مع أنّ الالتزام بالمهدیّ علی أساس من الأحادیث المتوفّرة، هو داعیة قویّة لجمع کلمة المسلمین علی هذه القضیّة، فإنّ بعض المفرّقین للکلمة یحاولون نفیه، مع أنّهم یتظاهرون بحبّ الوحدة والاتّحاد.

والشیعة، بما أنّهم یلتزمون بإمامة المهدیّ المنتظر تبعاً لتلک الأحادیث، فإنّهم یحرصون وبکلّ ما وسعهم للتأکید علی هذه الفکرة وتعمیمها بین الأُمّة.

کما أنّهم یحاولون دائماً تألّف فرق المسلمین بشتّی الطرق حتّی أنّ فقهاءهم یستندون فی مجال أحکام الفقه والشریعة إلی أخبار العامة وصحاح أهل السنّة، وهذا دیدنهم قدیماً وحدیثاً.

وبدلاً من أن یکون مثل هذا محلّاً للإکبار والإعجاب، فقد أصبح مثاراً [صفحه ۶۱] لغضب بعض الکتّاب من هُواة التفرقة، فقال متهجّماً علی الشیعة: «إنّ فی دراسات المعاصرین من الشیعة الإمامیّة استدلالهم بأحادیث ثابتة فی صحاح أهل السُنّة...، ولکنّها یؤتی بها لإقناعنا نحن، أو لمجرّد الاستئناس، ویسمّونها «ممّا روته العامة» بینما استنباط الحکم یکون من أحادیثهم لأنّها منقولة عن الأئمّة المعصومین.

بینما نجد أهل السُنّة حریصین علی وحدة الأُمّة وجمع کلمتها، فلا یصمون أحداً بالفسق أو الکُفر...». [۱] .

ولکن: إذا کان الشیعة یذکرون أحادیث العامة، ولو للاستئناس والإقناع، فإنّهم یحاولون تألّف العامة بهذا القدر.

أمّا أهل السُنّة فهل یذکرون أحادیث الشیعة، ولو بنفس الغرض؟! أو إنّهم یتغافلون عن آراء الشیعة فی الفقه والأحکام، ویهملون أحادیث أهل البیت وفقههم مطلقاً؟!

وإذا کان الشیعة یستدلّون علی الأحکام بروایاتهم عن المعصومین، فذلک لأنّهم یرون حجّیّة هذه الروایات باعتبارها سُنّة مأخوذة عن النبی صلی الله علیه وآله وسلم بأصحّ الطرق وأسلمها.

أفی هذا عیبٌ وإشکال، حتی یطرحَ بهذا الشکل، المریب؟!

أم إنّ الإشکال فی مراجعة الشیعة لأحادیث العامة، والاستناد إلیها، للاحتجاج بها علی مخالفیهم، لیقنعوهم، أو یتأکّدوا بدلالاتها علی ما وصلوا إلیه؟!

ولیس هذا عمل الشیعة المعاصرین فحسب، بل قدماء الشیعة قاموا بهذا العمل أیضاً، فی کتب الفقه المقارن الذی سبقوا إلی إبداعه، والتألیف فیه؟!

فأیّ الفریقین یبدو أحرصَ علی الوحدة وجمع الکلمة؟!

وأمّا أنّ أهل السُنّة یعتمدون علی الرواة من الفرق الأُخری، فإنّ الشیعة [صفحه ۶۲] کذلک یعتمدون علی الرواة من الفرق المخالفة، والشرط الأساسی فی الراوی عندهم «الوثاقة والسداد».

فإذا کان الراوی «ثقة» وکان «سدید الحدیث» قُبلت روایته.

وکم من راوٍ من العامة، مذکور فی رجال الحدیث عند الشیعة ومصرّح بوثاقته والاعتماد علیه؟! وحتی من مشاهیرهم وقضاتهم: کحفص بن غیاث.

وکذا تجد فی کتب الشیعة الروایة عن کبار العامّة: کابن جریج، وسفیان، ومالک، والزهری، وغیرهم من أعلام الحدیث عند أهل السُنّة.

ثمّ قوله: إنّ أهل السُنّة لا یصمون أحداً بالفسق والکفر.

هل هو صحیح علی إطلاقه؟!

ولو کان أحد یلتزم به عملیاً، لکان أمراً جیّداً نُکْبِرهُ علیه، إلّا أنّ الظاهر عدم اطّلاع القائل علی ما یُصدره قضاة أهل السُنّة - بین الحین والآخر - من الفتاوی الظالمة ضدّ الشیعة، بالتکفیر وإهدار الدماء والأعراض، وأحدثها: فتوی ابن جبرین الوهّابیّ السعودیّ، عضو

مجلس الإفتاء بالمملكة السعودية فى الرياض، التى لم يجفّ حِبْرُها، بعدُ.

فأين القائل – وهو من أهل المغرب – ممّا يجرى فى مشرق أرض العرب؟!

ومقالة الكاتب المغربى «تراثنا وموازين النقد» التى طبعها فى مجلّة كلية الدعوة الإسلاميّة فى ليبيا، العدد العاشر، سنة ۱۹۹۳ نوع آخر من التفسيق، والاعتداء على كرامة الشيعة، لما تحتويه من الاتّهامات بوضع الحديث، وتشويه السمعة بالتزام السخافات.

فهل هذا نموذج من الحرص على وحدة الأُمّة وجمع كلمتها؟!

وموضوع نقده: «المهدىّ المنتظر»:

فبدلاً من أن يُتّخذ أداةً للّقاء والأُلفة وجمع الكلمة، بعد أن أجمعت الفرق الإسلامية كلّها على روايته، وقبوله وتصحيح أخباره، ليكون نقطة تجتمع عندها [صفحه ۶۳] الكلمة، وتتّفق عليها الآراء، وتتحطّم على صخرتها كلّ النزاعات والخلافات!

بدلاً من كلّ ذلك، يحاول الكاتب بكلّ الأساليب فى ردّه، وتشويه صورته، وتنفير الناس عنه.

وبدلاً من أن يؤكّد على النقاط الإيجابية فيه، فهو يركّز على سلبيّاته، وجزئيّاته المختلف فيها.

ويتغافل عن أصلها الثابت، المسلَّم، المتّفق عليه.

وقبل ذلك، هل إثارة قضيّة المهدىّ المنتظر، فى هذا الوقت بالذات، وفى خضمّ الأزمات التى تحيط بالأُمّة الإسلاميّة – وأُمّة العرب بالأخصّ – فيها دلالة على حرصٍ على الوحدة وجمع الكلمة؟! پاورقى

[۱] تراثنا وموازين النقد (ص ۱۷۰–۱۶۹).

الغيبة عند الشيعة

الغيبة عند الشيعة

و ممّا أثاروه ضدّ أمر المهدىّ وتفرقة أمر المسلمين فى الالتزام به وتخطئة أحاديثه: إنّ فكرة الغَيْبة والعودة عند الشيعة، فكرة مشتركة بين اليهود والنصارى وتأثّر التفكير الشيعى بهذين المصدرين غير مستبعد! لانضواء كثيرين من غير العرب وأصحاب الأديان والحضارات السابقة، تحت لواء التشيّع ليثأروا لأنفسهم من سلطة الحاكم العربى تحت ستار الغيرة على حقوق آل البيت، وفى مقدّمة هؤلاء عبد اللّه بن سبأ. [۱] .

إنّ وجود أُمور مشتركة – بين الأديان السماوية – أمر لا يمكن إنكاره للباحثين والعلماء.

وأمّا نسبة تأثّر التفكير فى مذهب من مذهب آخر، فأمر يحتاج إلى دليل جازم، وليس مجرّد وجود الفكرة عند المذهبين كافياً للحكم بالتأثير والتأثّر.

فهل يحقّ لأحد أن يقول: إنّ المذهب السُنّى الملتزم التكتُّف فى الصلاة، [صفحه ۶۴] مأخوذ من فعل المجوس مثلًا، لأنّ المجوس يفعلون ذلك فى عبادتهم أو أمام كبرائهم؟!

أو قولهم: «آمين» بعد سورة الحمد فى الصلاة مأخوذٌ من النصارى واليهود، لأنّهم يقولون ذلك بعد قراءتهم للأدعية؟!

أو يقول: إنّ التفكير السُنّى متأثّر بالدين اليهودى والمسيحى، لأنّ كثيرين من أصحاب هذه الديانتين من أهل الحضارات السابقة كالروم والأقباط قد انضووا تحت لواء التسنُّن، ليثأروا لأنفسهم من سلطة الدين الإسلامى، تحت ستار الغيرة للصحابة ولعثمان الخليفة المقتول؟!

وقد كان لكثير منهم نفوذ كبير وتسلّل عميق فى البلاط الاموى وفى مقدّمة هؤلاء كعب الأحبار اليهودىّ!

إنّ مثل هذه الأحكام الاعتباطيّة، لا تصدر ممّن يعرف طرق النقد، ويتحاكم إلى الإنصاف، ويريد أن يبنى على أُسس العقل والمنطق، ويزن الأحاديث والنقول بموازين النقد العقلى!

فكيف يتقبّل المسلم مثل هذه الترّهات، ويبنى عليها فى بحث يريد أن يكون «علميّاً ورصيناً»؟!

ولو راجع واحداً من كتب الشيعة التى أُلّفت فى موضوع «الغَيْبة» و «الرجعة» لعرف أنّ الشيعة لم يعتمدوا فى التزامهم بذلك، لا على اليهود، ولا النصارى، ولا كعب الأحبار، ولا عبد اللَّه بن سبأ.

وإنّما استندوا فيها إلى أخبار وسنن وروايات، موصولة الأسانيد إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت، ووافقهم على كثير منها أهل السُنّة أنفسهم.

وبحثوا عنها سنداً، ومتناً، وعقلاً، فلم يجدوا ما يعارضها من كتاب كريم، أو سُنّة ثابتة، أو عقل، أو عرف.

فلم يكن التزامهم بها إلّا مثل التزام المسلمين بما ورد فى أحاديثهم من [صفحه ۶۵] أخبار المستقبل، لا أكثر ولا أقلّ!

كما يلتزم أهل السُنّة بأخبار الدجّال، ونزول عيسى، وبالمهدىّ المنتظر.

فلماذا لا يتّهم الفكر السُنّى بأنّه تأثّر فى هذه الالتزامات باليهود الّذين ينتظرون مخلِّصاً، أو بالنصارى الّذين ينتظرون عودة المسيح؟!

فهل يحقّ لأحد أن يعترض عليهم فى ذلك، وينسبهم - بمجرّد عدم موافقته لهم - إلى اتّباع اليهودية والنصرانية؟!

وكذلك نسبة الاعتقاد بالمهدى إلى المجوسية، لوجود غائب عندهم، كما نقله بعض المؤرخين لملوكهم قبل الإسلام، واعتمده القاضى عبد الجبار المعتزلى.

مع قطع النظر عن وجه اعتماد المسلم على إخبار المؤرخين من الاُمم السابقة، وبالخصوص ممّن يشكك فى أخبار المؤرخين المسلمين، ورواة الحديث - لمجرّد كونهم من شيعة أهل البيت - لكنّه يحتجّ بأخبار مؤرخين من اليهود والنصارى والمجوس، ويرتّب على ذلك اتّهام طائفة كبيرة من المسلمين، باليهودية والنصرانية والمجوسية؟

إنّ فى الالتزام بحجيّة أقوال المؤرّخين من الأديان السابقة هو عين التبعيّة لهم، والالتزام بمبادئهم؟!

لكنّ الشيعة إنّما تلتزم بما تلتزم من الاعتقاد بالمهدى استناداً إلى أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والسنّة الصحيحة المتواترة المنقولة فى كتب الحديث من الصحاح والجوامع والمسانيد والمصنفات والمعاجم التى ألّفها أئمة المسلمين من الشيعة وأهل السنّة. [صفحه ۶۶]

پاورقى

[۱] تراثنا وموازين النقد (ص۱۸۴).

فمن هو أولى بالنقد؟

فمن هو أولى بالنقد؟

الشيعة الذين يعتقدون بدلالات أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟

أو السلفية والوهابية التى تعتمد على مؤرّخى اليهود والنصارى والمجوس، وتتّهم الشيعة على أساس منقولات أُولئك؟

ولا بُدّ من أنْ يعرف المسلم المنصف: أنّ الذين يسعون فى نسبة عقيدة المهدى المنتظر، إلى اليهود تارة، وإلى النصارى أُخرى، وإلى المجوس ثالثة، إنّما هم الذين يريدون أن يشكّكوا فى صدق أخبار النبى محمّد صلى الله عليه وآله وسلم بمجى ء المهدى، فى إطار تشكيكهم بأصل نبوّة النبى وعلمه بأخبار المستقبل، وإنّما هم يتّخذون من الهجوم على الشيعة وعقيدتهم بالمهدى وسيلة إلى ذلك التشكيك وطريقاً للتعبير عنه.

وهذا ليس غريباً على هؤلاء، إذ كان أسلافهم من المشركين فى أرض الحجاز، قد نَسبوا ما جاء به النبى صلى الله عليه وآله وسلم من الوحى المبين، إلى الأديان الأُولى، فقالوا فى القرآن: «أساطير الأوّلين اكتتبها، فهى تُملى عليه بكرةً وأصيلًا». [۱] .

وقالوا عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «... إنّما يعلّمه بشر». [۲] .

ولقد ردّ اللّه تعالى عليهم تلك المفتريات، والنسب الباطلة بقوله لرسوله الكريم: «أَنظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلًا» فى الموضع الأوّل.

وقال تعالى: «لسان الذى يلحدون إليه أعجميٌّ، وهذا لسان عربىّ مُبين» فى الموضع الثانى.

ونحن نقول لهؤلاء الذين هم كالأنعام بل هم أضلّ: إنّ ما تنسبون إليه أمر المهدىّ المنتظر - من تاريخ اليهود والنصارى والمجوس - إنّما جاءت إلى [صفحه ۶۷] المسلمين عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من طريق موثوقة، وبلسان عربىّ مبين، وما تلحدون إليها من اللغات إنّما هى أعجميّة مترجمة.

فكيف تدّعون الإسلام، والإيمان بسنّة النبى محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم تضعون أقدامكم مواضع أسلافكم المشركين، وتعملون عملهم فى الإلحاد فى كلام الرسول، وما جاء به؟

وكذلك تتّبعون مقالات المستشرقين من اليهود والنصارى والمجوس وأذنابهم، من أمثال جولد زيهر، وفان فلوتن، وأحمد أمين المصرى، تكرّرونها، وتتبجّحون بها، وتعتبرونها علماً، وحجّة ضدّ ما ثبت من طرق السنة الصحيحة الثابتة والمنقولة عن نبىّ الإسلام وأئمّته الكرام وعلمائه الأعلام.

فانظروا: أىّ الفريقين أحقّ بالأمن، والإيمان، فى الدنيا والآخرة؟! پاورقى

[۱] سورة الفرقان: ۵.

[۲] سورة النحل: من ۱۰۳.

و أمّا لماذا تلتزم الشيعة بغيبة الإمام المهدى المنتظر

و أمّا لماذا تلتزم الشيعة بغيبة الإمام المهدى المنتظر

فلو زاول الباحث روح الانصاف فى نفسه وحكّم عقله ووجدانه، وأراد أن يتعرّف على حقائق عقيدة الشيعة فى المهدى المنتظر وغيبته، من خلال أوثق المصادر والقناعات والأدلّة التى يعتمدها المسلمون عامّة والشيعة خاصّة، فلا بدّ أنْ يقرأهم ويسمع منهم وينظر إلى القضايا بعين غير السخط والكراهية، وبنَفَس وروح غير حبّ الفرقة والبغض، لا بالنفس الحاقدة، وروح الاتّهام، كما يفعله السلفيّة المغرضون، فى مواقفهم تجاه المسلمين - الذين لا يوافقونهم - حيث يتّهمونهم بالشرك والكفر وو... كلّ ذلك بدعوى «الاصلاح» والتوحيد، وبعنوان: الدعوة الإسلاميّة، والإرشاد والهداية.

مع أنّ اللّه تعالى يقول: «أُدع إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة».

فهم لا يسمحون لأحدٍ أن يتكلّم بحجّته ودليله وقوله، بدعوى انّه جدال، مع أنّ اللّه أمر بالجدال فقال: «جادلهم بالتى هى أحسن». [صفحه ۶۸] ولكنّهم يعلمون أنّ أبسط الناس من عامة المسلمين يغلبهم لو جادلهم، ويقوى عليهم بالحجّة القاطعة لو ناقشهم.

ولقد رأيت موقفاً عظيماً فى روضة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عند المقصورة الشريفة دلّ على قوّة ما عليه أهل الإسلام من المعرفة بالحديث والاحتجاج به، على السلفية الوهابية.

حيث أنّ بدوياً جِلْفاً كان متّكئاً بظهره على شبّاك القبر النبوى الشريف، يمنع المسلمين من التقرّب إليه، مع شوقهم إلى النظر إلى داخل المقصورة، يمدّون القلوب مع الأعناق، والأرواح مع الأبصار، ليستشرفوا إلى داخل الشبّاك، ويتشرّفوا بنظرةٍ إلى قبر الحبيب المُصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وكلّهم طموح وآمال وأشواق، وقد طووا الأميال البعيدة، بكلّ الجهود المبذولة، لينالوا هذا الشرف العظيم، وليكملوا العدّة، بعد التوفيق للحجّ الكريم، بزيارة المرقد الشريف!

لكن البدوىّ الأرعن كان يمنعهم، وينادى: «كفر، شرك» ويكرّرها، بلسانه البذىّ، ووجهه المشنوء، المحروق كأنّه حطب جهنّم!

وفى هذه الأجواء المليئة، بهيبة المقام، وحرارة الأشواق وانحباس الأنفاس فى صدور الناس، والبدوىّ يرطن بسبابه للمسلمين، مخالفاً

بذلک قول الرسول صلی الله علیه وآله وسلم: «سباب المسلم فسوق».

فإذا برجل طویل القامـة، بهیّ الطلعة، جمیل الهندام، وهو واقف فی وسط الحجّاج والزائرین، زمجر بأعلی صوته بعبارة فصـیحة وعربیّة طلیقة – فیها لهجة ترکیّة جمیلة – فنادی: «الأعمال بالنیّات وإنّما لکلّ امرئٍ ما نوی».

وکانَ هذا الکلام کأنّه صاعقة صبّت علی ذلک البدویّ، فألقم حجراً، وانکفأ وتحجّم صِغَراً، وذلَّ وانزوی صَعَراً.

فیا سبحان اللّه! وبارک اللّه فی المسلمین حبّ العلم، وحبّ الرسول صلی الله علیه وآله وسلم وسنّته. [صفحه ۶۹] فإتماماً للحجّة علی المدّعین للکتابـة الـذین یُحاولون أن یقلبوا الحقائق، وهم یظهرون الأکاذیب بصورة أنّها هی «العقائد الشیعیة» ویتّخذونها أُصولاً ثابتة یبنون علیها نتائج کتاباتهم المزیّفة.

وکذلک تعریفاً لعقائد الشیعة، للذین یحبّون الاطلاع علیها ومعرفتها نقول:

إنّ المسلمین الشیعة ملتزمون بأصل الإمامـة کأمر واجب دینیّ، قام علی وجوبه دلیل العقل، وقد استوفوا الأدلّة علیه فی کتب الإمامة، التی تبلغ عندهم العشرات.

وقد أثبتوا: انّ من أهمّ الواجبات الإلهیّة هی نصب الإمام وتعیینه من قبل الرسول صلی الله علیه وآله وسلم وبوحی من اللّه تعالی، وأنّ هـذا الواجب لطف من اللّه تعالی علی العباد لیمکّنهم من أداء الطاعات، ویبعّدهم من ارتکاب القبائح والمعاصی، بإرشاد الإمام وهو خلیفة للنبیّ صلی الله علیه وآله وسلم الذی کان إرساله أیضاً لطفاً من اللّه تعالی علی الأُمّة، وواجباً لا یمکن خلوّ الدنیا منه.

وقد قام الرسول صلی الله علیه وآله وسلم بإبلاغ هذه المهمّة العظیمة وأدائها وأکّدت النصوص الشریفة هذا المهمّ العظیم، فی مواقف عدیدة وتاریخیة مهمّة، منذ أیام البعثة الأُولی، وحتی أیام الهجرة والوداع الأخیر عند الوفاة.

ولو جمعنا نصوص السنّة الشریفة المسندة إلی النبی صلی الله علیه وآله وسلم والثابتة بالتواتر والاجماع والشهرة المعلومة، لتألف من مجموعها «برهان قاطع» علی المطلوب.

فالأحادیث النبویّة الصحیحة المتّفق علیها بین علماء المسلمین کافّة، والمجمع علیها منهم، وردت بنصوص عدیدة ودلّت علی لزوم «إمام» یعرفه المسلم حتی یموت علی الفطرة، وإن لم یعرفه، ولم یعتقد به إماماً، فمیتته جاهلیة.

منها قول الرسول صلی الله علیه وآله وسلم: «من مات ولم یعرف إمام زمانه فمات میتة جاهلیة».

رواه مسلم فی صحیحه (۱۰۷:۸) ونقل عن الجمع بین الصحیحین [صفحه ۷۰] للحمیدی وانظر شرح النووی لمسلم (۲۴۰:۱۳) والقاضی عبد الجبار فی المغنی (۱۱۶:۱:۲۰) وشرح المقاصد (۲۷۵:۲) والجواهر المضیئة للملّا علی القاری الحنفی (۵۰۹:۲).

ومنها قول الرسول صلی الله علیه وآله وسلم: «من مات بغیر إمام مات میتة جاهلیة».

رواه أبو داود الطیالسی فی مسنده (نقله فی کنز العمال) وأحمد فی مسنده (۹۶:۴) والدارقطنی فی علله (۶۳:۷) وحلیة الأولیاء لأبی نعیم (۲۲۴:۳) وابن أبی الحدید فی شرح نهج البلاغة (۱۵۵:۹) ومجمع الزوائد لنور الدین الهیثمی (۲۱۸:۵) وعن الطبرانی فی کنز العمال (۱۰۳:۱) رقم ۴۶۴.

ومنها قول الرسول صلی الله علیه وآله وسلم: «من مات ولیس له إمام مات میتة جاهلیة».

رواه ابن حبان فی صحیحه کما فی الاحسان (رقم ۴۴) لاحظ (۴۹:۷) وبلفظ «لیس علیه إمام» فی زوائد البزار (۱۴۴:۱) و (۱۴۳:۲) وکشف الأستار (۲۵۲:۲) ح۱۶۳۵ ومستدرک الحاکم (۷۷:۱ و۱۱۷) ومجمع الزوائد للهیثمی (۲۲۳:۵) والمعجم الکبیر للطبرانی (۳۵۰:۱۰).

ومنها قول الرسول صلی الله علیه وآله وسلم: «من مات ولیست علیه طاعة – أو لا طاعة علیه – مات میتة جاهلیة».

رواه علی بن الجعد الجوهری فی مسنده (۸۵۰:۲) رقم ۲۳۷۵، ومصنّف ابن أبی شیبة (۳۸:۱۵) رقم ۱۹۰۴۷، ومسند أحمد (۴۴۶:۲) والأموال لابن زنجویه (۸۲:۱) والمعجم الکبیر للطبرانی (۳۸۸:۱۹) والکامل لابن عدی (۱۸۶۹:۵) ومجمع الزوائد للهیثمی (۲۲۳:۵)

والمطالب العالية لابن حجر الحافظ (۲:۲۲۸) رقم ۲۰۸۸ وكنز العمال (۶:۶۵) رقم ۱۴۸۶۱ عن ابن أبى شيبة، وابن حنبل، والطبرانى، وسعيد بن منصور.

وبألفاظ ونصوص أُخرى، قريبة من هذا المدلول.

فلا بُدَّ لأُمّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم من حين وفاته إلى يوم القيامة من وجود إمام فى كلّ [صفحه ۷۱] عصر وزمان، يعتنقون إمامته، ويطيعونه وينقادون لحكمه وأمره ونهيه، وإلّا، فقد صرّح النبى بأنّهم لا يموتون على ملّة الإسلام، فهذه النصوص تدلّ على لزوم الاعتقاد بوجود إمام لكلّ عصر.

وهناك روايات حدّدت الأئمّة من بعد النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم من بعد وفاته إلى يوم القيامة ب «إثنى عشر» خليفة.

ففى حديث جابر بن سمرة، قال: سمعت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «يكون اثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبى: انّه قال: «كلّهم من قريش».

رواه البخارى فى الصحيح (۴:۱۶۸) طبع عام ۱۳۵۱ - كتاب الأحكام، باب الاستخلاف.

ورواه مسلم فى صحيحه (ح۶ ص۳ من المجلد ۳) طبع ۱۳۳۴ و (۲:۱۱۹) دار الفكر ۱۳۹۸ كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة فى قريش عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبى على النبى صلى الله عليه وآله وسلم فسمعته يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفة» قال: ثمّ تكلّم بكلامٍ خفى علىَّ، فقلت لأبى: ما قال؟ قال: «كلّهم من قريش»، وشرح النووى (۱۲:۲۰۱).

ومن ألفاظه التى رواها مسلم، قال: سمعت رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليهم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش».

ورواه الترمذى فى الجامع الصحيح (۲:۴۵) طبع دهلى ۱۳۴۲ باب ما جاء من الخلفاء، بلفظ البخارى.

ثمّ قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

ورواه أبو داود السجستانى فى صحيح سنن المصطفى (۲:۲۰۷) طبع ۱۳۴۸ والحاكم النيسابورى فى المستدرك على الصحيحين (۳:۶۱۸) بألفاظ قريبة.

وروى عن ابن مسعود بلفظ: «يكون لهذه الأُمّة اثنا عشر قيّماً لا يضرّهم من خذلهم كلّهم من قريش». [صفحه ۷۲] أخرجه الطبرانى فى الكبير كما فى منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد (۵:۳۱۲) و (۵:۹ و۹۳ و۹۷ و۱۰۰ و۱۰۶ و۱۰۷).

فهذه النصوص، تتّفق على معنى واحد، وهى أنّ الخلفاء من بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومنذ وفاته وحتى يوم القيامة، لا يتجاوزون فى أُمّته الاثنى عشر إماماً، وأنّهم لابدّ أن يكونوا من قريش.

إضافة إلى نصوص متواترة حصرت الخلافة عنه فى أشخاص من عترته أهل بيته.

حيث قال فى حديث الثقلين - المتواتر بين جميع المسلمين بلا نقاش سنداً، ومتنه قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّى مخلف فيكم الثقلين كتاب اللّه، وعترتى أهل بيتى».

فمن مجموع هذه الأحاديث التزم الشيعة.

بأنّ الأئمة اثنا عشر، وبأنّ فى كلّ عصر لا بُدّ من إمام خليفة لرسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يخلو الزمان من إمام قائم للّه بحجّة.

وأنّ الأئمة الاثنى عشر، لا يكونون من غير عترة الرسول وأهل بيته.

كلّ ذلك تطبيقاً للنصوص المذكورة، وابتعاداً عن الحكم بإجمالها، وعن تعطيلها عن التطبيق، والاكتفاء بالقول بأنّا لا نعرف لها معنى؟ إذ يؤدّى ذلك:

أوّلًا: إلى اتّهام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالتأكيد على أَمور لا معنى لها، ولم تستفد منها الأمّة بحال.

وقبح هذا لا يخفى على أىّ منصف فضلاً عن كلّ مسلم.

وثانياً: يؤدّى إلى تعطيل الأمر الوارد على أساس تلك النصوص والتهديد الذى تضمّنته، والحثّ الذى ورد فيها.

وثالثاً: يؤدّى إلى إهمال أمر الإمامة العظيم والخطير، بالإعراض عن [صفحه ۷۳] النصوص، وعدم محاولة فهمها وحلّها بكلّ سهولة ودقّة.

إنّ الشيعة تربأ بالرسول وكلامه العظيم من أن يواجه بشى ء من الإجمال والتعطيل والإعراض، بل تحاول تطبيقه على الحقّ الواقع، الذى أرشد إليه الرسول نفسه بأساليب عديدة قوليّة وفعليّة، بتعيين علىٍّ عليه السلام من أهل البيت إماماً، وجعله قريناً للقرآن، فقال: «علىّ مع القرآن والقرآن مع علىّ» ففسّر بذلك معنى العترة فى حديث الثقلين اللذين خلّفهما فى أُمّته من بعده، لا يفترقان حتى قيام يوم الدين.

ثمّ علىٌّ أوصى من بعده إلى ابنه الحسن، ثمّ أوصى الحسن إلى أخيه الحسين، ثمّ أوصى كلّ من الأئمّة إلى ولده حتى بلغ الأمر إلى المهدىّ محمّد بن الحسن العسكرىّ عليهم السلام.

ولقد تمّ عدد الاثنى عشر، بالمهدىّ، وبعد أن ثبتت بالأدلّة اليقينيّة ولادته، ولم يثبت لأحد موته، فلا بُدّ من الالتزام بغيبته، لأنّها أمر منتظر حسب إعلان النبى والأئمة من آبائه وتصريحهم على ذلك.

ولأنّ الالتزام بذلك هو الحلّ الوحيد للجمع بين تلك النصوص النبويّة الشريفة وتفسيرها وإبعادها عن الغموض والاجمال ومن التعطيل والإبطال.

مع أنّ أمر غيبته كان متوقّعاً، لإخبار آبائه بذلك.

فالتزمت الإمامية بإمامة الأئمة الاثنى عشر، استناداً إلى تلك النصوص النبويّة الشريفة، والتزمت بالإمام المهدىّ الغائب، حتى لا تبقى بغير إمام، أو ليس لها إمام، أو لا تعرف إمام زمانها، حتى لا تموت ميتةً جاهلية.

أبَعد هذا، يحقّ لأحدٍ أن ينسب اعتقاد الإماميّة إلى يهود أو نصارى أو مجوس؟

إلّا أن يريد اتّهام النبىّ وكلامه بمثل ذلك، نعوذ باللّه من ذلك، ونبرأ إلى اللّه من فاعله!

ولو أنصف المنتقدون للشيعة من أجل هذا الالتزام، لما وجدوا فى هذا [صفحه ۷۴] الالتزام مخالفة لأحد الأُصول الإسلامية، ولا وجدوا فيه منافاة لفرعٍ من فروع الشريعة، حتى تُهاجم بشكل مقرفٍ وسيّئ!

لكنّ الذين ملأوا أيّام التاريخ بدماء الأئمة وأصحابهم فى عهد الظهور والحضور، ولاحقوا آثارهم بالإفناء والإحراق، وحبسوهم فى المطامير، وكبسوا دورهم، وراقبوهم لأجل إطفاء نورهم، لمّا لم يجدوا فى عصر الغيبة مَنْ يستمرّون فى إيذائه وقتله وملاحقته، بدأوا إثارة الشبهات فى وجه الاعتقاد بالإمام المهدىّ، وغيبته، وطول عمره، وما إلى ذلك.

فملأوا صفحات الكتب بالاستنكار المجرّد عن كلّ دليل، والاستهزاء بالمؤمنين، والاستهجان لفكرة المهدى، وتقبيح الاعتقاد بالغيبة، وإمامة الغائب!

الاثارات المشبوهة

الاثارات المشبوهة

فأوّل ما أثاروه: اختلاف الفرق الشيعيّة فى أمر المهدىّ:

بدعوى أنّ الفرق الشيعيّة قد تعدّدت بعد الإمام الحادى عشر الحسن العسكرى عليه السلام فى شأن الإمام من بعده، فكيف يكون هو الإمام؟

والجواب: لو جعل الاختلاف دلیلًا علی البطلان، فهل اتّفق المسلمون علی أصل الإمامة والخلافة، حتی تثبت لأحد، مع أنّ إجماع الأُمّة قائمٌ علی ضرورتها وثبوتها، وإن اختلفوا فی أشخاص الخلفاء، وکیفیة استحقاقهم لها.

ولو اعتبر الاختلاف دلیلًا علی الانکار والإبطال، لما سلم دینٌ علی وجه الأرض، ولاسلم أصل عقیدی، أو فرع شرعیّ، – غیر المتّفق علیه – لوجود المخالفین فی کلّ ذلک.

ثمّ، ألیس الرسول صلی الله علیه وآله وسلم قد أخبر بنفسه عن افتراق الأُمّة إلی ثلاث وسبعین فرقة، ومع هذا فقد أثبت الحقّ فی واحدة منها.

فالاستدلال بوجود الفرق المختلفة فی أمر المهدی لیس فیه أدنی دلالة علی [صفحه ۷۵] بطلانه، ولیس مجوزاً لأحد فی إنکاره ونفیه، بعد قیام أصحّ الأدلّة وأقواها، علی وجوده.

فکیف یدلّ وجود فرق شیعیّة سابقة تقول بمهدویة الأئمة السابقین علی بطلان «المهدیّ المنتظر»؟

مع أنّ الفرق المزعومة تلک هی بائدة الیوم ولا وجود معروف لشیء منها، إلّا ما یثیره بعض المغرضین، من متتبعة خوان کتب الفرق لاقتناص سقاطها.

وانحصار المذهب القائل بولادة المهدی وغیبته بالاستمرار فی الساحة، دون سائر الفرق المزعومة أو الموهومة، حیث انقرضت وبادت ولیس لها وجود وذکر، لهو دلیل بُطلانها، وکون هذا المذهب هو الحقّ.

ثمّ إثارة أمر الولادة، والتشکیک فیها:

بالتساؤل عنها: متی؟ وکیف؟ ومن رآها؟ ومن حضرها؟

وکأنّ هذه الولادة بالخصوص – من بین الولادات کلّها – لا بُدّ أن تکون علنیّة وتعرض لجمیع البشر، حتی یُصَدّق بها أهل القرن العشرین من بعد ألف ومائتی سنة! وإلّا فإنّ حضراتهم لا یعترفون بها!

هکذا یتظاهر أعداء أهل البیت الیوم، ویتعاملون مع القضیة، مع أنّ أمر أیّة ولادة لا تحتاج إلّا إلی معرفة أهل المولود وذویه والقابلة، وأهل الخاصة به.

وهل لأحدِ هؤلاء البدویین من أهل القفار والبراری، إثبات علی ولاداتهم، فضلًا عن صحّتها، وکونها شرعیة؟

ومن الغریب: أن أحداً من هؤلاء المشکّکین فی ولادة المهدی بن الحسن العسکری علیهما السلام لا یعترف لأبیه، ولا لآبائه، بالإمامة ولا بالکرامة!

ومع هذا یریدون أن تثبت لهم – بالعیان – ولادة ابنه المهدیّ؟!

لا، ولا کرامة.

فإنّ أهل البیت أدری بما فی البیت، ولا حاجة لهم فی أمر ولاداتهم إلی [صفحه ۷۶] أحکام أعدائهم، وعلی فرض الحاجة إلی شهود فلا یشهد مثل ذلک إلّا من کان مؤمناً تقیّاً، وإن کان بعیداً فی النسب، ولا یشهده من کان فاسقاً أو عدوّاً ناصبیّاً، حتی لو کان قریب النسب کعمّه جعفر الکذّاب!

خصوصاً إنّ أمر الإمام المهدی له من الأهمیّة، باعتبار تصریحات الرسول صلی الله علیه وآله وسلم فی حقّه، وتصریحات آبائه الأئمة فیه، وانعقاد آمال الأُمّة علیه – ما لا یسمح للإعلان عنه، أکثر من اللّازم!

وکیف ینکر ولادته البعید عنه سَبَباً وحسباً، واعتقاداً ودیناً، مع أنّه قد أثبتها کلّ من أهمّه أمره، وتخصّص فی فنّه من الخبراء:

فها هم أهل الدار من أبیه وعمّته القابلة، ونساء الدار.

وها هم شیعة أبیه الخلّص، بالعشرات.

وها هم النسّابون المهتمّون بالأنساب أثبتوا اسمه فی مشجراتهم ومسطراتهم، کأبی نصر البخاری، وابن عِنَبة صاحب العمدة، وصاحب

المجدى وروضة الألباب للصنعانى، وابن زهرة فى زهرة المقول، والسويدى فى سبائك الذهب.

ومن المؤرّخين: ابن خلكان فى وفيات الأعيان، والذهبى فى عبره وسير أعلام النبلاء له، وقد ترجم للمهدى، واعترف باستحقاق آبائه للإمامة وأولويتهم على خلفاء عصورهم، وبفضلهم.

ومن المحدّثين الكنجى الشافعى، وابن الصباغ المالكى، وسبط ابن الجوزى الحنبلى وابن حجر الهيثمى فى صواعقه المحرقة.

وخلق كثير، من المتقدّمين والمتأخّرين، اعترفوا - بملئ أفواههم - بولادة المهدى محمّد من أبيه العسكرى عليه السلام.

فمن أين للزعانف الأذناب للمستشرقين اليهود والنصارى، من السلفية، التشكيك فى مثل هذا الأمر المقطوع به. [صفحه ۷۷] ومن مهازل تشبثاتهم التمسّك بمحاولات الحكومة، وعدم ثبوت ولادة المهدى لديها؟

مع أنّه: لم يحتو نصّ على عدم ثبوت الولادة لدى الحاكمين، بل المذكور عدم عثور الدولة على «المولود»؟

وكم فرق بين الأمرين، لو كانوا يعقلون؟

ومع أنّ هؤلاء النواصب يعرفون أنّ الإمام الحسن العسكرى عليه السلام إنّما سُحِبَ من المدينة إلى سامراء، ليحبس ويكون تحت الرقابة العسكرية، فهل يتوقّعون أن يخرج لهم «المهدى» المولود الصغير، لكى يذبحوه أمام عينيه؟! كما ذبحوا رضيع الحسين الشهيد عليه السلام فى كربلاء.

وثمّ بعد كلّ هذا، فإذا صحّ التشكيك فى ولادة أحد لمجرّد عدم رؤيته لبعض الناس، فإنّ ذلك يؤدّى إلى التشكيك فى صحّة كلّ ولادة وفى انتساب كلّ ولد إلى أبيه، خصوصاً إذا تمّت الولادة فى القفار والبرارى، حيث أهل الغارة والسطو والاعتداء الأثيم!! فمن يؤمن أعراب البادية من التشكيك فى ولاداتهم؟

مع أنّ من أبسط قواعد القضاء الشرعى، تقديم المثبت على النافى فى مثل هذه القضيّة، خصوصاً إذا كان النافى لا يمتّ إلى أهل الولد لا بنسب ولا حسب ولا شرف ولا دين ولا معتقد ولا مكان، ولا عصر، ولا... ولا....

فكيف لو كان مغرضاً، حاقداً، سلفيّاً ناصبيّاً يريد النكال والكيد بأهل البيت وشيعتهم، فكيف يقبل قول مثله فى حقّ أُولئك الأشراف الأطهار؟!

وما قدر قيمة تشكيكات هؤلاء البعداء عن العلم والدين، فى جنب دعوى أكبر علماء النسب وهو صاحب كتاب «المجدى فى النسب» «بتواتر ولادة المهدى من الحسن العسكرى عليه السلام» هذا الذى يفنّد مزاعم الزور والبهتان المنكرة.

مع أنّ التواتر متحقّق عند كلّ متتبع للشهادات بولادة المهدى عليه السلام، والتى هى - رغم الظروف الصعبة - أكثر بكثير ممّا نحتاجه فى العادة، حيث لا يمكن اتّهام [صفحه ۷۸] جميع أُولئك الشهود بالتواطؤ على الكذب.

وإن احتمل الكذب والتواطؤ عليه فى مثل هذا الخبر، فلا يبقى خبر على وجه الأرض يصحّ الاعتماد عليه، والقول بتواتره، حتى أوضح الواضحات، لدخول احتمال السلفيةالكذب فيه، وحتى أوضح مدّعياتهم، ومنقولاتهم؟

وهل يلتزم عاقل بهذا الذى يؤدّى إلى فساد كلّ شى ء؟

أهكذا يريد أعداء المهدى، وأعداء الشيعة، أنْ يشكّكوا فى كلّ ما يدّعى المسلمون التواتر عليه، من الحقائق المثبتة فى التاريخ والسيرة.

وإذا شكّك السلفية فى ذلك بهذه السهولة، فمن يصدّق بأنّهم لا شك فى ولاداتهم؟

ولو سهل تشكيك السلفية فى الواضحات، فلم لا يجوز للأشراف وكلّ المسلمين أن يشكّكوا فيما تدّعيه السلفية من الإسلام والعروبة والدين؟ وهى أُمور لا تعرف بمجرّد الدعوى؟!

إنّ سقوط السلفية إلى هذه الوهاد الدنيئة فى المعاملة مع العقائد والأفكار عند الأُمم، لمن أسخف ما يلتزمون به عقيدة، ويعتبرونه أمراً بالمعروف، وجهاداً، ودعوة إسلاميّة.

وأمّا إثارة مسألة طول العمر:

فإنّ الشيعة يعتقدون بأنّ اللَّه تعالى على كلّ شى ء قدير، وليس من المستحيلات الخارجية طول عمر الإنسان، بدليل ثبوت أمثال ذلك فى التاريخ البشرى عياناً، قديماً وفى العصور القريبة، فقد وُجِدَ وشوهد من الناس ذوى الأعمار الطويلة بالمئات، ممّا يدلّ على إمكان البقاء عمراً أطول ممّا هو المتعارف، والممكن غير المستحيل مقدور.

بل ثبت علميّاً أنّ الإنسان الطبيعى – إذا لم تعترض طريق حياته الموانع التى تحدّدها وتقصرها – فهو قابل لطول العمر. [صفحه ۷۹] والعقيدة بقدرة اللَّه تعالى على أمثال ذلك، هى مشتركة بين جميع المسلمين، وليست خاصّة بفرقةٍ، بل الاستغراب منها مناف لعقيدة الإسلام ونصّ القرآن على «انّ اللَّه على كلّ شى ء قدير».

وقد ثبت طول عمر أعداد من الأنبياء – وهم بشر طبيعيّون – وغير الأنبياء من المعمّرين، الذين تأخّرت آجالهم التى هى بيد اللَّه تعالى.

فمن الغريب أن يستهجن أحدٌ يدّعى الإسلام هذه القدرة، ويستهزئ بها.

وإذا قامت الأدلّة عند أحد على أنّ المهدىّ قد ولد سنة (۲۵۵) ولم يثبت بأىّ وجهٍ أنّه مات فى يوم من الأيّام، ووردت عشرات الأحاديث بأنّه سيطول عمره، ويبقى رغم السنين.

فهل الاعتقاد بذلك فيه مخالفة للقرآن أو السنّة، أو لحكم العقل، مادام طول العمر ممكناً وواقعاً؟

وإذا كان فى الاعتقاد بالمهدىّ مع طول عمره تطبيقاً لروايات الإمامة، وبياناً لها، وإبعاداً لها عن التعطيل، ونجاةً من أن يموت الانسان بغير إمام، ولا ميتة جاهلية.

أليس مثل هذا الاعتقاد مدعاة للاستحسان؟ بل القبول من أصحاب العقول؟

لكن السلفية جعلوا من ذلك مدعاة للتهكّم والاستهجان والسبّ والقذف للشيعة المؤمنين باللَّه وقدرته وبالرسول وما جاء به من أخبار المهدىّ المنتظر.

ثمّ لو أعرضنا عن كلّ شى ء: فماذا يضرّ المنكرين لو كانت هناك فرقة تعتقد بوجود المهدىّ طويل العمر، وتعتقد بإمامته؟ فهل فى ذلك مخالفة لكتاب أو سنّة أو أمرٌ قام عليه إجماع أو مقتضى العقل؟

إلّا أنّ السلفية تخاف أن يكون للشيعة إمامٌ فتنجو من ما يترتّب على عدم إمام يعتقدون به هم، ممّا يؤدّى أن تكون ميتة السلفية ميتة الجاهلية، ضلال وكفر.

فلو سُئِلَتْ السلفية: مَن إمامُهم؟ فما هو الجواب عندهم؟ [صفحه ۸۰] ولكنّهم بدلاً من أن يُحاسبوا أنفسهم، ويُحاولوا الإجابة عن ما يوجّه إليهم من الأسئلة؟ بدأوا بإثارة التساؤلات المتتالية، على معتقدات الشيعة.

ومن الإثارات: ما فائدة وجود الإمام الغائب؟

وهذا ما وجّهه المتسائلون منذ القديم، وتصدّى الشيعة للإجابة عنه مرّات عديدة وبأشكال مختلفة، نذكر منها:

أوّلاً: إنّ من ثبتت إمامته، بالطرق المقرّرة وبالأدلّة المثبتة لذلك – فلا مجال للاعتراض على تصرّفاته وأفعاله وليس الجهل بوجهِ تصرّفاته سبباً للإنكار عليه، فضلاً عن إنكار إمامته.

وإن كانَ كلّ عمل يقوم به الإمام فلا بدّ أن يوافق التدبير والحكمة، لما دلّ على لزوم اتّصافه بالكمال والعصمة لكن، مع ثبوت الإمامة بالأدلّة القاطعة لا يشكّ المؤمن بمجرّد عدم وضوح أمر له فيها.

وأمّا من لم تثبت عنده إمامة الإمام، فلا يفيده السؤال عن الغيبة ووجهها وطولها وقصرها، فإنّ السالبة عنده بانتفاء الموضوع.

وبعبارة أُخرى: فإنّ مثل هذه الأسئلة مبتنية على الاعتقاد بأصل الإمامة ومن شؤونها.

وأمّا غير المعتقد فلا يبحث معه إلّا فى أصل إمامة الإمام.

وتدخّل من لم يعتقد بالإمامة، فى هذه الشؤون واستهزاؤه بها، ومطالبته بوجهها، إنّما هو مثل تدخّل الكفّار ومن لم يعتقد بالإسلام فى

وجه قيام المسلمين بالعبادات الخاصّة من الصلاة والصيام والحجّ، واستهزاؤهم بها، حيث لا يعتقدون بها، ولا بمن جاء بها، فليس عندهم معنى معقول لها، ولا تصوّر مقبول عنها، فهل يحقّ لهم مثل ذلك؟ وهل يُمكن إقناعهم ما لم يُفسّر لهم أصل عقيدة الايمان باللّه وبالاسلام والتعبّد بوظائفه وواجباته.

وثانياً: إنّ السنوات التى عاشها الأئمة الأحد عشر، قبل عصر المهدى، [صفحه ۸۱] وطولها (۲۵۰) سنة، كَفَتْ للدلالة على مدى قابليّة الأُمّة للاستفادة من حضور هؤلاء الذين نصبهم اللّه تعالى خلفاء عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكيف استفادوا منهم؟ ومقدار ما أدّوه من الواجبات تجاههم.

فقد وجدنا بالعيان: انّهم لم يكتفوا بالإعراض عنهم، وتركهم وإهمالهم، بل إنّما عمدوا إلى نصب العداء لهم، وإبادتهم بالقتل الذريع، والتبعيد والمطاردة، والسجن فى المطامير المظلمة.

ألا تكفى مدّة (۲۵۰) سنة من حضور الأئمة عليهم السلام بين الأُمّة، للدلالة على أنّ الأُمّة سوف لن تستقبل آخر الأئمة (المهدىّ) بأحسن ممّا استقبلوا السابقين، بينما هو معدّ للخلاص، وقد أصبح أمره واضحاً عند الأُمّة، من خلال الأخبار المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الأطهار من آبائه، بأنّ على يده تتحقّق إبادة الظالمين والانتقام لمظلومى التاريخ كلّه.

فهل يأمَنُ أن يظهر للأُمّة وحكّامها التى لا تأبى قتله كما قتلت من قبله من الصغار والكبار؟! وأن لا يصيبه ما أصابهم، إن لم يتصدّ الظالمون للأشدّ من ذلك عليه؟

وفى تنقيب الدولة وحكّامها عن ولادته ومحاولة القضاء عليه وهو فى المهد، الدلالة الواضحة على مثل هذا التربّص والتصدّى؟ وطلبهم الحثيث له بعد وفاة أبيه على الفور، دليل واضح على مثل هذا الأمر؟

وحتى بحثهم عن الحمل؟ واستبراء الإماء؟ وأمثال هذه الأعمال التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الأئمة الأحد عشر من آبائه.

فهل مثل هذا الإمام تكون الفائدة فى حضوره وظهوره، أو الحكمة تقتضى غيبته، وعمله فى الخفاء؟!

وثالثاً: إنّ مَنْ ينعى على الشيعة أنّهم فى ظلّ غيبة الإمام قد فقدوا مَنْ يرشدهم إلى أحكام الدين، وأبطلوا العمل بجملة من أحكام الدين كالحدود، [صفحه ۸۲] واستحدثوا عقائد وأحكاماً من رأيهم - وهذا الذى اعتبره بعضهم إثارة مستقلّة مهمّة فى نظره -.

فنقول: إنّ من ينعى على الشيعة، ويسائلهم عن عملهم فى حال غيبة الإمام، هل فكّر فى أنّ الشيعة - مهما كان شأن عملهم واعتقادهم - فإنّهم يعتقدون بإمام - ولو غائب - ولم يبقوا بلا إمام وبغير إمام!

أمّا الآخرون، الذين لا يعتقدون بإمام لا حاضر ولا غائب، ويفتقدون مَنْ يعتقدون بإمامته، فقد بقوا بغير إمام، فهؤلاء: هل عملوا بكلّ الأحكام الشرعية وطبّقوها فى مجتمعاتهم؟ أو أنّ قوانين البلدان الإسلامية كلّها مأخوذة من القوانين الوضعية المدنيّة الانكليزية والفرنسية!

وإذا كان الشيعة - المعتقدون بالإمام الغائب - يلتزمون حسب قناعاتهم بما دلّ عليه الكتاب والسنّة والعقل من العقائد، فهل إنّ الآخرين - ممّن لم يعتقد بإمام غائب ولا حاضر، فى العالم الإسلامى - وقد التزموا بالقوميّة والبعثيّة، والاشتراكيّة، والوهابيّة، والعلمانيّة، هم ملتزمون بعقائد أذن اللّه فيها وأحبّها؟

وإذا كان المسلمون الشيعة، لا يقيمون الجمعة فى بعض البلاد، لعدم اجتماع الشرائط المعتبرة فقهياً عندهم، فهل المسلمون - جميعاً - يقيمون الجمعة فى شرق الأرض وغربها بلا استثناء؟

إنّ تصوير الشيعة - على أثر اعتقادهم بالغيبة - أُمّةً عطّلت أحكام الدين والإسلام، وحسبان أنّ السنّة فى العالم يقيمون أعمدة الدين والإسلام لأنّهم لا يعتقدون بأىّ إمام لا غائب ولا حاضر، لمن أسخف ما يكذبه الوجدان، والعيان.

أهكذا يريد أنْ يوحى أعداء الشيعة بسخافة الاعتقاد بالإمام؟

إنّ الجواب متروك للقارئ الكريم، حتى يزن الأُمور بموازين المنطق السليم، والوجدان الحرّ؟

ورابعاً: إنّ مهمّة الإمام، التى تعدّ أساسيّة فى الإسلام، ليست خاصّةً بشعب [صفحه ۸۳] أو أرضٍ أو زمن أو حدود، وإنّما المهدى – كما تصرّح النصوص – يستهدف الأرض كلّها ليملأها عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فليست قضيّة المهدىّ قضيّة خاصّة بالشيعة، ولا بالمسلمين، بل بكلّ شعوب الأرض.

ومثل هذه المهمّة العظيمة ادّخر اللّه لها خاتم الأئمة المهدىّ، فهى لا تتأدّى بوجود فريق صغير يعتقدون به، حتى لو شُكّلت دولة هنا أو هناك، وإنْ كان لوجود الدولة الموالية للمهدىّ أثرها الواضح فى إبلاغ صوته والتمهيد له، ونشر اسمه وأهدافه، والدعوة إليه، وتعريف العالم به، كما يفعل الشيعة فى العالم اليوم، وغيرهم من علماء المسلمين والمؤمنين بسنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذى بشّر بالمهدىّ، ووعد به، وأعلن عن اسمه ووصفه، وكلّ الذين خلّدوا حديث المهدى فى الكتب، وجمعوا أحاديث المهدى فى المؤلّفات، حتى تستمرّ جذوته فى قلوب المسلمين بالرسالة المحمديّة، إلى حين ظهوره وخروجه وأداء دوره العظيم فى تحقيق الحقّ وإبطال الباطل.

والمهدىّ وخروجه، هو من أشراط الساعة التى نبّأ بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهى لا ـ تتوقّف على إيمان قوم، أو كفر آخرين، ولا باستعجال قوم، أو استنكار آخرين، وإنّما علمها عند اللّه، ولا يجلّيها لوقتها إلّا هو، ويحقّقها حيث يريد ويشاء.

فليس فى كلّ الإثارات، وكلّ ما يعمله أعداء المهدى من نقد لحديثه وتضعيف لرواياته، واستنكار لأوصافه، واتّهام لشيعته ومنتظريه، أدنى تأثير فى قلب الحقائق، فالمهدىّ حقّ لا ينكر فى وجدان المسلمين، وفكرهم.

وظهوره ودولته، أمر لا بُدّ منه، يعتقده مَنْ يؤمن باللّه ورسوله، ويلتزم بمدلول حديثه وسنّته.

فمهما استهزأ به الكفّار الأجانب، من اليهود والنصارى، وأذنابهم من السلفية والوهابية، والعلمانية الملحدة، وكلّ الحاقدين على الإسلام المحمدىّ، ممّن يريدون ليطفئوا نور أمل المهدىّ فى أعين المسلمين، ويقتلوا كلّ أمل ورجاء فى [صفحه ۸۴] قلوب الذين آمنوا بهذا الوعد الإلهىّ، والذين يرجون هذا اليوم الموعود، من خلال الالتزام بضرورات فرضتها النصوص الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمةالأطهار من آله.

فإنّ ذلك لا يؤثّر فى التزام الشيعة بهذه العقيدة، واللّهُ تعالى يكفيها أمر المستهزئين!

لقيام الأدلّة القاطعة باليقين بلزوم وجود إمام لكلّ زمان وكلّ عصر، وعدم خلوّه عن حجّةٍ للّه على خلقه، يتمّ تعيينه بواسطة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهو مفروض الطاعة على الأُمّة، فلا ـ بُدّ أنْ يكون أميناً، معصوماً، حتى يجوز الانقياد التامّ له، وإطاعته هى إطاعة الرسول وهى من إطاعة اللّه تعالى.

ووجدت الأدلّة الصحيحة قائمة على إمامة الأئمة الاثنى عشر من أهل بيت الرسول، وآخرهم المهدىّ، بالروايات المشهورة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتصريح أهل البيت أنفسهم.

ووجدت فى الاعتقاد بالإمام المهدىّ نجاة من موت الجاهلية، لمن مات بغير إمام، يعرفه فى زمانه وعصره، كما توعّدت به النصوص الموثوقة الصحيحة.

ووجدت فى الاعتقاد بالإمام – ولو كان غائباً – الأمل الذى يحدوهم إلى الطاعة والخير، ويمنعهم من القبيح والمعصية، وذلك هو «اللّطف» الذى تبتنى عليه حكمة الإمامة كالرسالة.

ولقد أصبحت الشيعة من أجل هذا الاعتقاد، تعمل جاهدة فى سبيل تحكيم الإسلام، والتمهيد لظهور الإمام، وتنتظر أيّام دولته الكريمة بفارغ الصبر، وبكامل السعى والجدّ، وترفض من أجل الأمل الحىّ فى قلوبها كلّ أشكال الظلم والسيطرة من دول الفساد.

وليس فى شى ء من هذه الملتزمات نقص وشين، بل كلّ ذلك طاعة للّه وقرب منه وسعى فى سبيله وجهاد لتحكيم حكمه وإعلاء كلمته، [صفحه ۸۵] حتى يتحقّق وعد اللّه الذى ذكره فى قوله تعالى «ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمّة ونجعلهم الوارثين».

فی دولـةٍ کریمـة یعزّ اللَّه بها الإسـلام وأهله ویـذلّ النفاق وأهله، لنکون فیها من الدعاة إلی طاعته والقادة إلی سبیله، ویرزقنا بها کرامة الدنیا والآخرة، ممّن «دعواهم فیها سبحانک اللّهمّ وتحیّتهم فیها سلام ، وآخر دعواهم أن الحمد للَّه ربّ العالمین». [صفحه ۸۶]

کلمة الختام

کلمة الختام

إنّ علی مَنْ یرید الخیر لهذه الأُمّة الإسـلامیّة المستضـعفة - فی عالم الیوم - والمسـتهدفة من قبل الکفر العالمی، وکلّ الکفار من یهود ونصاری وملحدین:

أنْ یحاول جمع کلمتهم لا التفریق بینهم.

وأنْ یرکّز علی مـا یقبله کلّهم من الملتزمـات وإن اختلفوا فی جزئیّاتها، کالحـجّ والصـلاة والصوم ومن أهمّها الیوم مسألـة انتظار الإمام المهدیّ من آل بیت الرسول، الذی لم یختلف فیه اثنان، وقد تضافرت علیه الروایات والأحادیث الشریفة.

وعلی کتّابنا الأفاضل الّذین یریدون خدمة الأُمّة الإسلامیّة:

أن یبذلوا جهودهم لمل ء الفراغات - التی لا تقلّ - فی حضارتنا وحیاتنا، کلٌّ فی اختصاصه.

وأن یرکّزوا علی الإبداع والابتکار فی ما یقدّمونه إلی الأُمّة.

وأنْ لا یملأوا صفحات المجلّات بذکر ما لا أثر حسن له، فضلاً عن أن یذکروا ما له أثر سیّئ.

وأیّ شی ء أسوأ ممّا یُثیر غضب طائفة، أو یؤلم قلب أُخری، ما دامت المسألة أمراً لکلّ جانب علیه دلیله وقناعته؟!

بل علیهم أن یسعوا للتعرّف علی ما یقرّب بین المسلمین، ویؤلّف بین قلوبهم، حتّی تتوحّد صفوفهم.

مثل مسألة «المهدیّ المنتظر» التی أثبتها المسلمون قدیماً وحدیثاً فی کتب ورسائل کثیرة جدّاً.

جمع اللَّه کلمة المسلمین علی التقوی.

وجعلنا من الناجین تحت لواء رسوله الکریم یوم لقائه، مع الّذین آمنوا وعملوا الصالحات.

والحمد للَّه ربّ العالمین وصلّی اللَّه علی محمّد وآله الأطهار وصحبه الأخیار.

تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

جاهِدُوا بِأَمْوالِکُمْ وَ أَنْفُسِکُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِکُمْ خَیْرٌ لَکُمْ إِنْ کُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ بْنُ موسَی الرِّضا – علـَیهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْیَا أمْرَنَا... َ یَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ یُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ کَلَامِنَـا لَاتَّبَعُونَـا... (بَنـادِرُ البِحـار – فی تلخیص بحـار الأنوار، للعلاّمـة فیض الاسـلام، ص ۱۵۹؛ عُیونُ أخبـارِ الرِّضـا(ع)، الشـَّیخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائمیّـة" الثّقافیّ بأصبَهانَ – إیرانَ: الشـهید آیـة الله "الشـمس آباذی" – "رَحِمَهُ اللهُ" – کان أحـداً من جَهابـذة هـذه المدینة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَیت النبیّ (صلواتُ اللهِ علـَیهِم) و لاسیَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (علیه السّلام) و بِساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّریفَ)؛ و لهـذا أسّس مع نظره و درایته، فی سَنـَةِ ۱۳۴۰ الهجریّة الشمسیّة (=۱۳۸۰ الهجریّة القمریّة)، مؤسَّسةً و طریقةً لم یَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ کلَّ یوم.

مرکز "القائمیّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إیرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنـَةِ ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریّة القمریّة) تحتَ عنایة سماحة آیة الله الحاجّ السیّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خرّیجی الحوزات العلمیّة و طلاب الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثقافة الثّقلَین (کتاب الله و اهل البیت علیهمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشّباب و عموم الناس إلی التّحَرّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مکانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ– فی آکناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم - مِن جهةٍ اُخرَی.

- من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی" القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ

المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّةِ) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

